تمهيد

إن ظهور النظرية الاقتصادية الكلية وتفاقم الأزمات في البلدان المتقدمة وتردي الأوضاع الاقتصادية في البلدان المتخلفة، أدى إلى زيادة الاهتمام بالسياسات الاقتصادية الكلية لما لها من قدرة كبيرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية وسياسة المحيط، ولتبسيط الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة وذلك بإتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، حيث جعل من صانعيها اتخاذ كل التدابير على أحسن وجه، إذ تشتمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على كمية أ وأكثر من الكميات الاقتصادية الهامة كالسياسة النقدية والسياسة المالية و السياسة الائتمانية وسياسة سعر الصرف السياسة التجارية...

ومما لاشك فيه أن السياسة المالية والنقدية والتجارية تحتل مكانة هامة من بين السياسات الأخرى، إذ تعد أدوات هذه السياسات من بين أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي، كما تتجلى أهميتها في كونها من بين أهم الأدوات المتاحة لسلطات الوصية لتحقيق أهداف الكبرى لسياسة الاقتصادية الكلية.

حيث تعد هذه الأخيرة من إحدى المشكلات الرئيسية التي تعانيها اقتصاديات الدول النامية وحتى المتقدمة، وتعتبر أيضا أحد المؤشرات الرئيسية ومدى التحكم في الأوضاع الاقتصاد الكلي للدولة، ولهذا تعد السياسة الاقتصادية من التوجهات الهامة للاقتصاد الكلي التي تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية في تنظيم النشاط الاقتصادي وذلك من خلال التوفيق بين أهدافها، وتمثل هذه الأهداف حسب الاقتصادي " كالدور" في النم والاقتصادي، التوظف التام، واستقرار الأسعار، التوازن الخارجي، غير أن بعضها يحدث تضارب فيما بينها وبالتالي التأثير على حسن سير الاقتصاد الكلي، أي تحقق هدف معين يترتب عليه التنازل عن هدف آخر ذي أهمية كبيرة.

ولذلك تعتبر الجزائر من بين الاقتصاديات التي تعاني من الإختلالات في الاقتصاد الكلي، وفي هذا السياق اتبعت مجموعة من الاستراتيجيات التنموية التي

تستهدف تعزيز البنية التحتية للاقتصاد في تحسين الخدمات العمومية لأفراد المجتمع والتي تم خلالها تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية بهدف استعادة التوازنات الكلية و ذلك للنهوض بالاقتصاد الجزائري واستعادة وتيرة النمو، حيث كانت البداية بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم برنامج دعم النم والاقتصادي وأخيرا برنامج التنمية الخماسي بداية من الألفية الثالثة.

ومن هذا التطرق سوف تقتصر الدراسة في وقوف على وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية ومدى تحقيق سبل إستدامتها بما يدعم تنافسية الاقتصاد الجزائري ويمنحه نقلة نوعية للانطلاق في بناء هيكل اقتصادي متوازن ومتنوع .

❖ **تساؤل رئيسي**

من أجل الإحاطة أكثر بأهداف الأساسية لسياسة الاقتصادية وتحليل متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال نموذج المربع السحري لكالدور تبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تظهر من خلال التساؤل التالي: **هل السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر قادرة على استهداف المتغيرات الأربعة ضمن ما يعرف بالمربع السحري لكالدور خلال فترة البرامج التنموية (2001-2014) ؟**

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وفي ظل التساؤل الرئيسي نسعى للإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1/ ما هي السياسات الاقتصادية وما أهدافها ضمن ما يعرف بالمربع السحري لكالدور؟

2/ على أي أساس يتم تحليل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في واقع الاقتصاد الجزائري ؟

3/ ما مدى انعكاس البرامج التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية على الأهداف السياسة الاقتصادية الكلية ؟

❖ **فرضيات**

1/ ترتكز السياسة الاقتصادية الكلية على مجموعة من العوامل الأساسية إذ تعد أحد المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم في الأوضاع الاقتصاد الكلي لدولة والمتمثلة في النم والاقتصادي، التضخم البطالة، وتوازن ميزان المدفوعات وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات التي أثبتت فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في السياسة المالية والنقدية والتجارية.

2/ يتم تحليل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر من خلال النتائج المترتبة عن السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة من أجل تحقيق أهدافها.

3/ على الرغم من الوفرة المالية و ضخامة المخصصات المالية منذ بداية سنة 2001 إلا أن عدم الاستخدام الأمثل لتلك الموارد و ذلك ما أثر على أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

❖ **أهمية الدراسة**

تظهر أهمية دراستنا من خلال الأبعاد التالية:

1/ بعد اقتصادي: وذلك من خلال محاولة إبراز نقاط ضعف السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وإعادة توجيهها .

2/ بعد سياسي: الحجم المالي للبرامج التنموية يعكس عزم الحكومة الجزائرية بتطوير اقتصادها لزيادة ثقتها بشعبها و هذا ما من شأنه أن يدعمها سياسيا.

3/ بعد اجتماعي: القيام بدعم الاقتصاد الوطني من شأنه أن النم والاقتصادي، ويحد من الآفات الاجتماعية مثل البطالة من خلال خلق مناصب شغل جديدة ودائمة والزيادة في مستوى معيشة أفراد المجتمع.

❖ **أهداف الدراسة:**

نحاول من خلال دراستنا هذه إلى إبراز الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية الكلية في إيجاد الميكانيزمات المناسبة لتحقيق أهدافها دون حدوث تضارب بينها و ذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية و التي تمثل في:

- دراسة تحليلية لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)؛

- دراسة مدى توافق التوجهات السياسة الاقتصادية الكلية مع الواقع و معطيات الوضعية العامة للاقتصاد الوطني؛
- إبراز دور السياسة الاقتصادية كعامل من عوامل التوازن في الاقتصاد الكلي؛
- إبراز دور السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

❖ **حدود الدراسة:**

سوف نحاول إسقاط دراستنا على الاقتصاد الجزائري و ذلك خلال البرامج التنموية (2001-2014).

أما من الناحية الموضوعية سوف نقوم بتحليل السياسة الاقتصادية من الناحية الكلية وكذلك البرامج التنموية دون اللجوء في تحليل القطاعي لهذه البرامج.

❖ **منهجية الدراسة**

وفقا لطابع الدراسة التي نقوم بها فإننا سوف نعتمد على منهجين هما:

1/ المنهج الاستنباطي: والذي سوف نستخدمه في المعالجة النظرية لدراسة سواء تعلق الأمر بالسياسات الاقتصادية الكلية أو أهدافها حسب المربع السحري لكالدور أو تعلق الأمر بالدراسة التاريخية لتطور الاقتصاد الوطني، وذلك بالاعتماد على أداة التوظيف.

2/ المنهج الاستقرائي: الذي سوف نستخدمه في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل المعطيات الإحصائية للاقتصاد الوطني وكذلك تحليل نتائج الدراسة من خلال الاعتماد على أداة الإحصاء من خلال الرسوم البيانية.

❖ **الدراسات السابقة:**

انطلاقا من عدة دراسات من أطروحات دكتوراه ومذكرات ماجستير تمكنا من وضع المحاور الكبرى لدراستنا والتي نشير إليها كما يلي:

- **صلاح الدين كروش:** البحث عن المثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف (2014-2015)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى حدود الإصلاحات في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ضمن المربع السحري

لكالدور وتطبيق ذلك على الاقتصاد الجزائري، ومن بين النتائج التي توصل إليها أن هناك ترابط بين الأهداف السياسة الاقتصادية من خلال اتجاه محاور المربع السحري لكالدور وكذلك كان من الصعب جدا متابعة التطور المسجل في كل عناصر أداء الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي.

- **محمد صلاح:** المفاضلة بين التوازن الخارجي والنم والاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الشلف (2009-2010)، حيث عرضت هذه الدراسة إلى الدور الهام الذي تلعبه السياسة الاقتصادية الكلية في تنظيم النشاط الاقتصادي بين مختلف الأعوان الاقتصاديين ، وذلك من خلال تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، ومن ثم إلى السياسات الاقتصادية الكلية دون أن تؤثر وضعية التوازن الخارجي على النم والاقتصادي، حيث توصل الباحث إلى تشكيل مزيج متكامل بين السياسات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق أهدافها يتوقف على مدى فعالية السياسات المتبعة و إلى التوجه الدقيق للسياسات نح والأهداف وكذلك توصل إلى أن الإصلاحات التي اتبعتها السلطات الجزائرية بداية من التسعينات وتعتبر هذه الإصلاحات ماهية إلا خطوة للانتقال نح واقتصاد السوق.
- **عبد الله بلوناس:** الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005 حيث تعرضت الدراسة إلى تطور اقتصاد الوطني منذ الاستقلال و ذلك من أجل التعرض إلى أهم الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية من خلال تطبيقها لعدة سياسات اقتصادية من أجل الخروج من وضعية التخلف إلى اقتصاد مزدهر ومتطور، ثم محاولة تقييم هذه السياسات الاقتصادية و مدى تحقيقها لأهدافها ضمن ما يعرف بالمربع السحري " لكالدور"، حيث توصل الباحث إلى أن السياسة الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق حقت بعض أهدافها.

❖ **تقسيمات الدراسة**

يتطلب بنا الأمر لقيام بهذه الدراسة تقسيمها إلى ثلاث فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول: والذي من خلاله سوف نتناول الجانب النظري لسياسة الاقتصادية الكلية وذلك بالتطرق إلى مفهومها ومراحل إعدادها وأنواعها ثم نتطرق بعدها إلى أدوات السياسة الاقتصادية والمتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية.

الفصل الثاني: من خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى الأهداف الكبرى لسياسة الاقتصادية الكلية حسب كالدور والمتمثلة في البحث عن النم والاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل التحكم في التضخم وتحقيق التوازن الخارجي وكذلك ، ثم بعد ذلك نتطرق إلى تضارب أهداف السياسة الاقتصادية الكلية من خلال مقاربتي تحديد الأدوات والسياسات لتحقيق أهدافها الكلية ومناطق التوازن و اللاتوازن وكذلك إلى العلاقات بين التضخم والبطالة، والبطالة بالنم والاقتصادي وعلاقة التضخم بالنمو الاقتصادي .

الفصل الثالث: من خلال هذا الفصل سنتناول فيه تطبيق الجانب النظري على حالة الاقتصاد الجزائري، حيث نتطرق فيه إلى تحليل أهداف السياسة الاقتصادية حسب المربع السحري لكالدور من خلال برامج التنموية (2001-2014)، برنامج الإنعاش الاقتصادي ، برنامج دعم النمو، وأخيرا برنامج التنمية الخماسي ثم نتطرق إلى انعكاس البرامج التنموية في الجزائر على أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

تمهيد:

يؤدي التداخل في النشاط بين الأعوان الاقتصاديين وقيام المعاملات إلى حدوث تدفقات حقيقية ونقدية من الجانبين وتتم هذه المعاملات من خلال آليات معقدة ومتشابكة وتعتبر السياسة الاقتصادية الكلية من أهم الوسائل التي تعمل على تنظيم هذا النوع من النشاطات ويتم ذلك من خلال مجموعة من السياسات المالية والسياسات النقدية والسياسات التجارية إذ تمثل أحد مكونات السياسة العامة للدولة والتي تعمل على أجزاؤها في التكامل بغية الوصول إلى أهداف معينة تسعى لتحقيقها تدريجيا وذلك لاستخدام الكامل للموارد المتاحة وتحقيق أقصى إنتاج ممكن وهذا بإتباع مجموعة من الخطوات.

ولهذا سنحاول من خلال هذا الفصل إلى التعرف على السياسات الاقتصادية الكلية من خلال المبحثين التاليين هما.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة الاقتصادية الكلية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة الاقتصادية الكلية

إن الأهمية التي تكتسبها السياسة الاقتصادية في تنظيم النشاطات الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين جعل من صانعيها اتخاذ كل التدابير على أحسن وجه من أجل تحقيق أهدافها بشكل مقبول.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية

إن التأمل في معني السياسة الاقتصادية الكلية يشير إلى أن هذا المفهوم ينطوي على أن السياسة الاقتصادية يمكن تقديم لها عدة تعاريف منها:

1/ يعتبر Xevier greffe السياسة الاقتصادية أنها "مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتخاذ مرغوب فيه".[1]

2/ وتعرف أيضا على أنها "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى" وهي عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما.[2]

3/ وكما تعتبر أيضا بأنها " الإستراتيجية المتوخاة للوصول إلى الأهداف الموسومة انطلاقا من ثلاثية (تحليل، مرجعية، استراتيجيا)، وتتمثل في تحليل الوضع وإعداد كشف يمكن من تحديد الأهداف وبالتالي الوسائل والإجراءات والصيغ الموظفة لبلوغها ".[3]

4/ يقصد بالسياسة الاقتصادية كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة بالبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف، فالسياسة الاقتصادية يمكن اعتبارها على نح ومن التبسيط والتعميم الشديدين كإطار يظهر فيه برامج الدولة لمواجهة المشكلة الاقتصادية في فترة من الفترات، حيث يترجم هذا البرنامج عن الغايات(أو الأهداف) التي يجب أن يبلغها مجتمع من المجتمعات.[4]

5/ إن السياسة الاقتصادية تهدف في الأجل الطويل للوصول إلى عدد من الغايات التي تشترك فيها مثل: التضامن الوطني، العدالة الاجتماعية، وتقليل اللامساواة تحسين نوعية

---

[1]– عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص 29.

[2]– إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص255.

[3]– محسن حسن المعموري، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص21.

[4]– عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، **أساسيات علم الاقتصاد**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2001، ص98.

ومستوى معيشة المواطنين، وتختلف الغايات عن الأهداف فهذه الأخيرة تعتبر كمراحل توصل إلى الغايات بينما الوسائل فهي تمثل الأدوات والأساليب التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف، مثلما يوضح الشكل المختصر التالي:[1]

الشكل رقم (1-1): عناصر السياسة الاقتصادية.

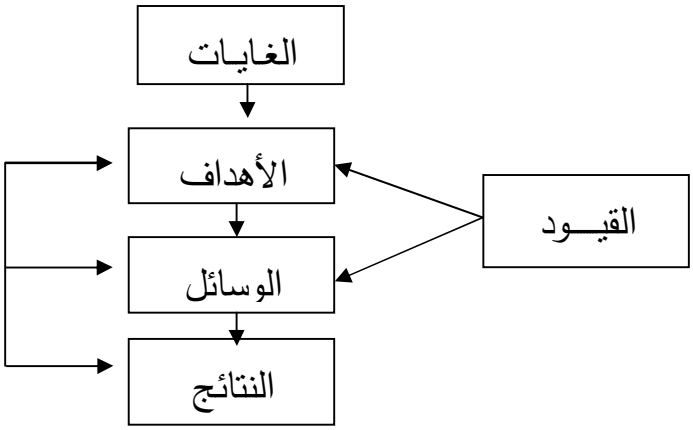

المصدر: عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص203.

ويتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات واتخاذ قرارات التي ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية محددة، ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف.

المطلب الثاني: مراحل إعداد السياسة الاقتصادية الكلية

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لا بد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، في حين يتطلب هذا الأسلوب الاستخدام الكامل لجميع الموارد المتاحة وتحقيق أقصى إنتاج ممكن من الموارد المستخدمة يعني تحقيق الكفاءة الاقتصادية، أما إعداد السياسة الاقتصادية فيكون من خلال إتباع مجموعة من الخطوات.

[1] – نفس المرجع، ص 203.

أولا: تحديد الأهداف

عند وضع سياسة اقتصادية لابد أن يحدد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه، ولتحديد الهدف لابد من تحديد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية، وتحديد المشكلة بدورها يتطلب تفهم الأحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة فإذا أردنا محاربة ظاهرة التضخم، فإن عملية تحديد المشكلة في هذه الحالة تتطلب معرفة نوع التضخم الموجود ودراسته وتحليله إلى عوامله المختلفة، وإذا ما تم ذلك يمكن تحديد الهدف الذي تريد من أجله محاربة التضخم.[1]

ثانيا: تحديد البدائل

من المفيد تحديد الإمكانيات أ والطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه، لتحقيق الهدف المنشود من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند التطبيق يتم استخدام واحد أ وأكثر، فمثلا معالجة التضخم قد تستدعي استخدام أدوات السياسة المالية كفرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد والفائض أ وخفض الإنفاق الحكومي.[2]

ثالث: تحليل البدائل

عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من الآثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام، وما هي الآثار المترتبة في تخفيض المعروض النقدي وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول، وما عليه إلا أن يحتار الحل المناسب.

كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار، أي معرفة الآثار الايجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي، وهنا يمكن أن يأخذ بهذه السياسة المختارة أ ويبحث عن سياسة أفضل، وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية، وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة. [3]

---

[1]– تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004، ص18.

[2]– شباح رشيد، **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر (دراسة حالة لولاية تيارت)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2012، ص14.

[3]– محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص18.

4/ اختيار الوسائل

هنا لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف، وترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد، حيث تتكون هذه الوسائل على العموم من فروع السياسة الاقتصادية وهي: [1]

- السياسة النقدية ؛
- سياسة الصرف ؛
- السياسة الجبائية ؛
- سياسة المداخيل ؛
- السياسة الاجتماعية.

المطلب الثالث: أنواع السياسة الاقتصادية الكلية

إن السياسة الاقتصادية تبحث دائما على أحسن الأوضاع التي يجب أن يكون عليها الاقتصاد مستخدمة كافة الوسائل المتاحة لتحقيق الهدف، ويتم اختيار الوسيلة حسب الهدف أو نوع السياسة الاقتصادية المنتهجة بحيث يتم التمييز بين نوعين من السياسات الاقتصادية.

أولا: السياسة الاقتصادية الظرفية

تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذه والتي نذكر منها:

1/ سياسة الاستقرار: يعرف الاستقرار بمفهومين:

أ/ **تعريف الاستقرار بالمفهوم الضيق**: على أنها السياسة التي تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية وترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه.

ب/تعريف الاستقرار بالمفهوم الواسع: يعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي(تقليص الضغوط الاجتماعية).[1]

[1]– عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص30.

2/ سياسة الإنعاش: يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدما العجز الموازني، حفز الاستثمار، الأجور واستهلاك تسهيلات القرض...إلخ، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي ونلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز الإنعاش عن طريق الاستهلاك والانعاش عن طريق الاستثمار.[2]

الشكل رقم (1-2): مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش.

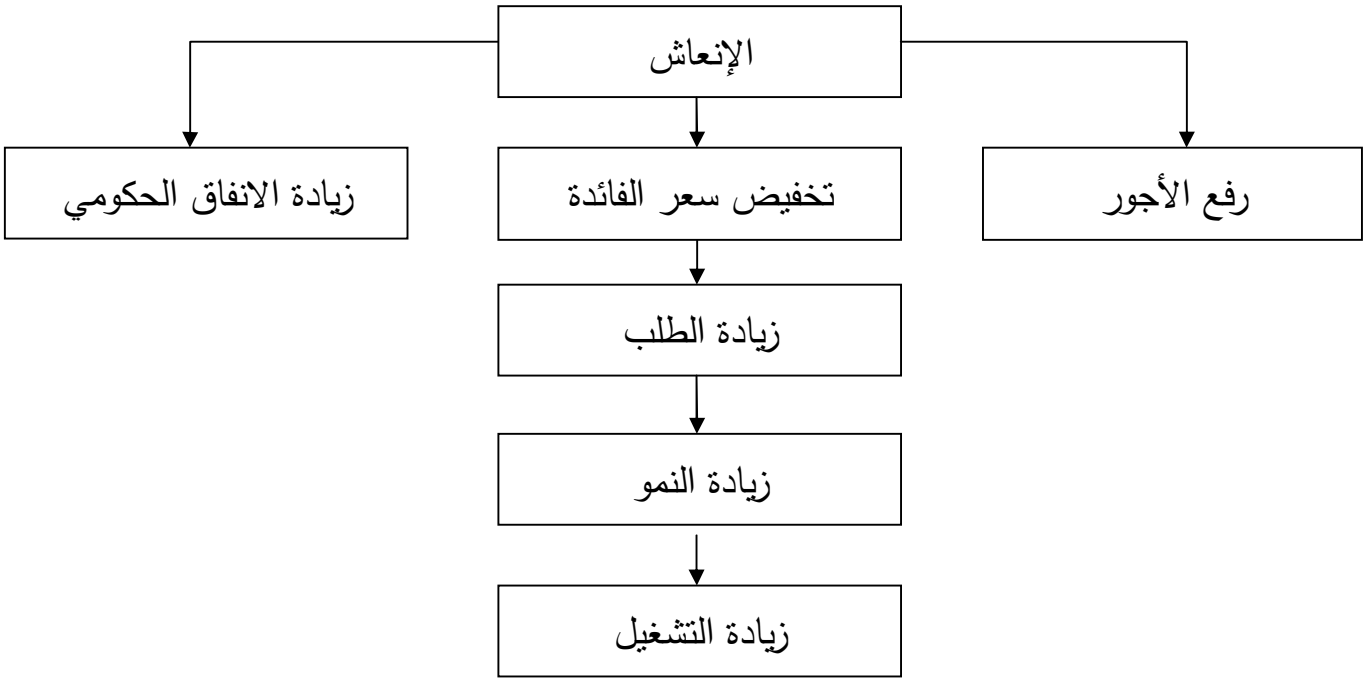

المصدر: محمد كريم قرون، محمد الطاهر سعودي، **السياسات الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي (دراسة تحليلية للفترة 1999-2011-**، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد12، كانون الأول ، 2012 ، ص 318.

3 / سياسة الانكماش: وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

4/ سياسة التوقف ثم الذهاب: وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي كما هو موضح في الشكل التالي:[3]

---

[1]- محمد كريم قرون، محمد الطاهر سعودي، **السياسات الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي (دراسة تحليلية للفترة 1999-2011-**، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد12، كانون الأول، 2012، ص 317.

[2] - عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص ص، 31- 32.

[3]- نفس المرجع، ص 32.

الشكل رقم(1-3): مسار سياسة التوقف ثم الذهاب.

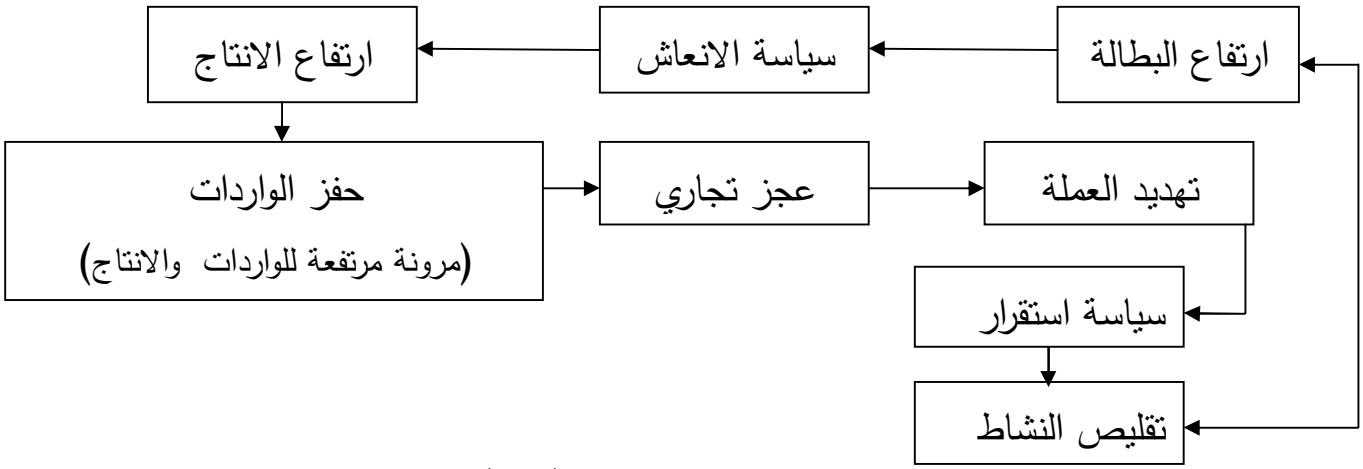

المصدر: عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2006، ص 33.

ثانيا: السياسة الاقتصادية الهيكلية

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق الخوصصة سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعديا، من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وهي عموما أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة أمام الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية فإن السياسة الاقتصادية انقسمت إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس الدخل الواسع لدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي.[1]

الجدول رقم(1-1): المقارنة بين السياسة الظرفية والسياسات الهيكلية.

	السياسات الهيكلية	السياسة الظرفية
المدة	الاجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكييف الهياكل	استرجاع التوازنات
الآثار	نوعية	كمية

المصدر: عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة ، مرجع سبق ذكره، ص 204.**

[1]- محمد كريم قرون، محمد الطاهر السعودي، **السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 320.

المطلب الرابع: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة إلا أنه تقليديا جرى العرق على تلخيصها ضمن أربعة أهداف والتي تعرف بالمرجع السحري لكالدور.

أولا: البحث عن النمو الاقتصادي

هو الهدف الأكثر عمومية حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة...إلخ وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو وحسب " كالدور" يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6% حيث يتمثل في زيادة حجم الدخل الوطني عبر الزمن أي ما يلاحظ هذا الهدف هو تحقيق معدل نم وأعلى من معدل نم والسكان كما أنه يتعلق بهدف الحفاظ على البيئة من التلوث، وهو ما يضع أمام صانعي السياسة الاقتصادية في الحقيقة تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير أمام الحفاظ على البيئة من التلوث.[1]

ثانيا: تحقيق التشغيل الكامل

حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة نسبة 5% حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أقصى مستوى من التوظيف وتحقيق أدنى حجم من البطالة، كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى استغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع.[2]

ثالثا: التحكم في التضخم

الذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار ، ويرى كالدور من الأفضل أن يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم 0%، حيث أن دم التحكم فيه يؤدي إلي تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة الاتخاذ القرارات الاقتصادية ، وبالتالي فقدان الثقة من طرف الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية.[3]

رابعا: تحقيق التوازن الخارجي

---

[1]– صلاح الدين كروش، **البحث عن المثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقية علي الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2014–2015، ص 08.

[2]– عبد المجيد قدي، **المدخل إلي السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص31.

[3]– إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص250.

حيث يعبر عنه كالدور بالاستيراد والتصدير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فاختلال ميزان المدفوعات والذي يعبر في الغالب عن حالة العجز والذي يؤدي إلى زيادة مديونية الاقتصاد مما يعكس سلبا على التوازنات الداخلية للاقتصاد وعلى المبادلات الاقتصادية ومن الأفضل أن يكون في حالة فائض في حدود 2%.[1]

الشكل رقم(1- 4): أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور.

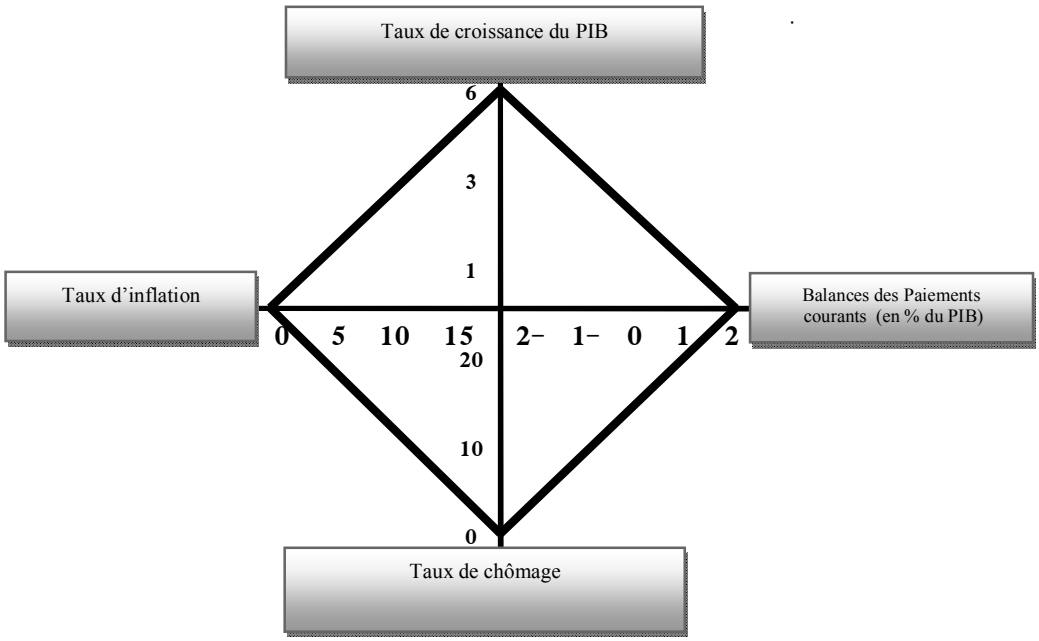

Source : Marie Delaplace **- Monnaie et Financement de l'économie - édition DUNOD** – Paris - p118.

[1]- صلاح الدين كروش، **البحث عن المثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقية علي الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 08.

المبحث الثاني:أدوات السياسة الاقتصادية الكلية

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تستعمل لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، والتي لابد من إعلانها بشكل واضح لمساعدة كل أطراف النشاط الاقتصادي على اتخاذ قراراتهم بشكل أكثر كفاءة، وتنطوي أدوات السياسة الاقتصادية الكلية عموما على إجراءات كمية ونوعية التي تمكنها من تحقيق الأهداف في ظل أي تغير يمكن أن يحدث في المستقبل.

المطلب الأول:السياسة النقدية مفهومهـــا وعلاقتـــها بالسياســـة الاقتصاديـــة

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية ذلك لما لها من تأثيرات على الكتلة النقدية من أجل التأثير على حجم النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار لممارسة هذا النشاط.

أولا: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

1/ مفهوم السياسة النقدية:تعرف السياسة النقدية بالمفهوم الواسع والضيق على النحو التالي:

1-1/ المفهوم الضيق لسياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية بمعناها الضيق على أنها "مجموعة الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي لمراقبة عرض النقد"، وفي ظل هذا المفهوم عرفها(Kent) بأنها "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ أهداف اقتصادية محددة لتحقيق الاستخدام الكامل".[1]

1- 2/ المفهوم الواسع لسياسة النقدية: تعريف السياسة النقدية بمعناها الواسع على أنها "جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار توفير واستعمال النقود والائتمان، وكذلك الاقتراض الحكومي(حجم وتركيب الدين الحكومي) وهدف هذه الإجراءات ليس التأثير على عرض النقد فحسب بل تشمل السياسة الافتراضية للقطاع الحكومي وما تخلقه من انعكاسات واضحة على عرض النقد".

[1]- طاهر فاصل البياتي، ميرال روحي سماره، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 240.

2/ أهداف السياسة النقدية: طالما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية فإنها تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهدافها رغم ذلك تبقى لسياسة النقدية أهدافها الخاصة التي تميزها عن السياسات الأخرى.

2-1/ تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي:

حيث تتم هذه العملية من خلال تجنب التغيرات التي تؤثر على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا الناجمة عن التغيرات في المستوى العام للأسعار.[1]

2-2/ استقرار أسعار الصرف: يعتبر هدف تحقيق استقرار أسعار الصرف مرتبطا بالهدف الأول وهو تحقيق استقرار الأسعار الداخلية، فنفرض أسعار دولة ما انخفضت، هذا يؤدي إلى زيادة صادراتها وتشجيع الاستيراد من هذا البلد ومنه زيادة الطلب على عملتها والذي يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف هذه العملة مقابل العملات الأخرى والعكس صحيح.[2]

2-3/ تشجيع النمو الاقتصادي: تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغيرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرفي فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع على إبقاء سعر فائدة منخفض مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي.[3]

2-4/ تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية: وذلك من خلال فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات المالية والنقدية، والتي تعمل على تحفيز المدخرات وتحويلها إلى الاستثمارات الإنتاجية ويعتبر هذا الهدف من أهم أهداف البنك المركزي، لأن الأسواق المالية تعكس الواقع الفعلي للنشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية إلى جانب تعزيز القدرة على التنبؤ في المستقبل وتجنب ظروف عدم التأكد.[4]

2-5/ تحسين ميزان المدفوعات: تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية

---

[1]- نفس المرجع، ص 241 .

[2]- العلواني عديلة، **المسير في الاقتصاد النقدي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 114.

[3]- هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين، يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009، ص 260.

[4]- جمال خريس، أيمن أب وخضير، **النقود والبنوك**، دار ميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص 110.

للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض إراداته.[1]

ثانيا: أدوات السياسة النقدية

يعتمد البنك المركزي في تنفيذه للسياسة النقدية باعتباره المسؤول عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية على مجموعة من الوسائل والأدوات لتحقيق المنشودة وبحسب الظروف الاقتصادية السائدة.

1/ الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية: تتمثل هذه الأدوات في سياسة معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة وأخيرا سياسة الاحتياطي الإجباري.

1-1/ سياسة معدل إعادة الخصم: تعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي يلجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة والائتمان حيث استعملت في سنة 1939[2]، ويقصد بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يقبضه البنك المركزي على القروض التي يمنحها للبنوك التجارية أو على الأوراق التجارية التي تقدمها هذه البنوك لإعادة خصمها لديه وذلك بعرض توفير قدر مناسب من السيولة لهذه البنوك سواء لمواجهة أزمة سيولة مرتفعة خلال فترة معينة أو لزيادة الطلب على سحب ودائعها.[3]

1-2/ النسب القانونية للاحتياطي النقدي: الاحتياطي القانوني (legal reserres) هو ما يحتفظ به البنك من نقد في الصندوق أو يودعه لدى البنك المركزي مقابل التزامه اتجاه طرف ثابت،[4] يستطيع البنك المركزي أن يرفع من النسب القانونية للاحتياطي النقدي المقابل لأنواع الودائع المختلفة بما يؤدي إلى الربط جانب من الموارد النقدية المتاحة للبنوك التجارية في شكل احتياطي نقدي مما يقلل من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق النقد المصرفي وذلك عند رغبة البنك المركزي تطبيق سياسة نقدية وائتمانية انكماشية والعكس في حالة رغبة البنك المركزي تطبيق سياسة نقدية وائتمانية توسعية.[5]

---

[1]- هيل عجمي، جميل الجنابي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص 261.

[2]- بن عزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008، ص 122.

[3]- أحمد فريد مصطفى وآخرون، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص ص 54-55.

[4]- إسماعيل محمد دعيس، **السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، أردن، 2012 ص 190.

[5]- محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 181.

1-3/ سياسة السوق المفتوحة: وهي الأداة الأساسية من أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في تنفيذ السياسة وذلك من خلال شراء وبيع السندات الحكومية مقابل دفع نقود مما يزيد من فرص النقود، أما إذا كان المطلوب تخفيض عرض النقود يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية، ويعني ذلك أنه يمكن تنفيذ السياسة النقدية من خلال تغيير حجم القاعدة النقدية بصورة مباشرة ببيع وشراء السندات في السوق المفتوح.[1]

2/ الأدوات المباشرة للسياسة النقدية: تتمثل أدوات السياسة النقدية المباشرة في تأطير الائتمان وتنظيم القروض الاستهلاكية تخصيص التمويل وأخيرا الإقناع الأدبي.

2-1/ تأطير الائتمان:وه وإجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنك التجاري بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة وفي حالة الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى. واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية أ والتي تتطلب موارد مالية كبيرة.[2]

2-2/ تنظيم القروض الاستهلاكية:وذلك بوضع حد أقصى من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية للأموال التي تستخدمها هذه الأخيرة في شراء السلع الاستهلاكية أو بتحديد مدة قصوى للمبيعات المؤجلة من أجل تخفيض عدد الأقساط والرفع من قيمة القسط.[3]

2-3/ تخصيص التمويل: وذلك من خلال ضمان البنك المركزي للتوزيع الهادف للأموال المقرضة وتوجيهها وقف خطة الدولة التي تحدد الأولويات كتوجيه الأموال إلى القطاعات ذات الأولوية مثل القطاع الزراعي والصناعي.[4]

2-4/ الإقناع الأدبي: يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية بالإقناع الأدبي لكي تتصرف باتجاه الذي يرغبه فإذا افترضنا أن البنوك التجارية تتوسع في منح الائتمان وأن البنك المركزي يرى أن المصلحة العامة تقتضي ألا تتوسع البنوك التجارية في ذلك فيكون بمقدار

---

[1]- إسماعيل محمد دعيس، **السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص ص 191،192.

[2]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3]- مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص 65.

[4]- نفس المرجع، ص 65.

البنك المركزي أن يطلب من البنوك التجارية بقليل منح الائتمان دون الحاجة إلى اتخاذ إجراء كمي معين كرفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني.[1]

الشكل رقم(1-5): يوضح تأثير عمليات السوق المفتوح على عرض النقد وسعر

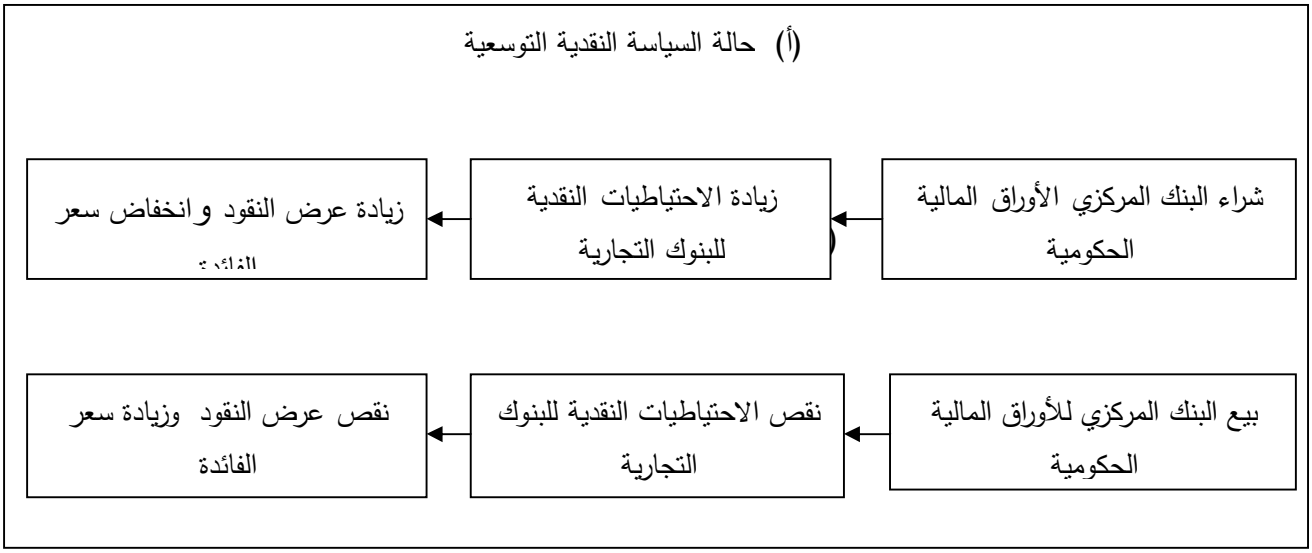

المصدر: محمد سعيد السمهوري ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 202.

ثالثا:علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

يعتبر ضعف السياسة النقدية وخاصة في الدول النامية من أهم أسباب الاختلال الاقتصادي الداخلي والخارجي، وتعد هذه السياسة هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة التي تستخدمها في علاج التضخم وحماية العملة الوطنية من الانخفاض وتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

وللسياسة النقدية دور تفضيلي في هذه الأنشطة والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية التي ترغب الحكومة في الوصول إليها، كأن تفضل منح قروض لمشروع زراعي على غيره من المشاريع الأخرى، وتقدم كل التسهيلات للفلاحين في هذا المشروع على غيره من المشاريع الأخرى...إلخ.

كما تلعب السياسة النقدية دور في تقييد الاستهلاك أو توسيعه سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فعلى المستوى الداخلي يتمثل في القروض الاستهلاكية المقدمة من طرف البنوك للزبائن للحصول على مختلف السلع، أما على المستوى الخارجي فيتمثل

[1]- ضياء مجيد الموساوي، **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011، ص ص46-47.

في ميزان المدفوعات، فعندما يكون هناك عجز فإنه يتطلب التقليل من الواردات وتقييدها والعكس صحيح.[1]

المطلب الثاني:السياسة المالية مفهومها وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة للدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، لذا فإن الدولة تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام والإجراءات العامة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أولا: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

1/ مفهوم السياسة المالية: تعني السياسة المالية استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلي ولمنح حدوث التضخم الاقتصادي، أي استخدام بعض السياسات الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المستوحاة، وبنظرة سريعة لهذا المفهوم نلاحظ أن السياسة المالية تهتم بدراسة الأوجه والمسائل المالية المتعلقة بالأنشطة الحكومية من نفقات وإيرادات وميزانية دولة وقيامها بالاقتراض العام، كل ذلك من أجل التأثير على الوضع الاقتصادي من خلال استخدام هذه الأدوات.[2]

2/ أهداف السياسة المالية: كما سبق ذكره فإن السياسة المالية تسعى من خلالها السلطات الحكومية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة بها وهي:

2-1/ التـوازن العـام: أي التـوازن بـين مجموعـة الإنفـاق(إنفاقـات الأفـراد والاسـتهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة والإدارات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات ومشاركة الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.[3]

2-2/ تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ويقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتجنب التغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار، مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي. فالتشغيل الكامل لا يعني

---

[1]- محمد صلاح، **المفاصلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الشلف، 2009- 2010، ص 202.

[2]- محمود الوادي، ابراهيم خريس وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص 312.

[3]- مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص341.

الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما التقليل النسبي لها وخلق فرص العمل المنتجة، كما يجب الحد من التغيرات النسبية الكبيرة والمفاجئة في أسعار السلع والخدمات وتلعب السياسة المالية دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في أوقات الكساد والرواج من خلال قدرت التأثير على مستويات التشغيل والأسعار والدخل القومي.

وتعتمد السياسة الاقتصادية على أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإنفاق العام والسياسة الضريبية.[1]

2-3/ التوازن الاجتماعي: بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة(أو المساواة) ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.

2-4/ التوازن المالي: ويقصد به استخدام موارد الدولة على أساس وجه فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة ويلاءم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية .

ثانيا: أدوات السياسة المالية

تعتمد السياسة المالية من أجل تحقيق مجموعة الأهداف الخاصة بها وبالسياسة الاقتصادية عامة فإنها تعتمد على مجموعة من الأدوات وهي:

1/ الضرائب: تعرف الضرائب على أنها " اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق النفع الخاص وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية وغيرها، فالدولة هي التي تقوم بتحصيلها، حيث أنها تستخدم هذه الأداة كسياسة ضريبية والتي تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية

[1]- إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص 265.

النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.[1]

2/ الإنفاق العام: يمكن تعريف النفقة العامة بأنه مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام، حيث يتضح من هذا التعريف أن للنفقة العامة يمكن أن يتكون من ثلاث عناصر والتي تمثل أركان النفقة وهي:

- **العنصر الأول:** النفقة العامة مبلغ نقدي.
- **العنصر الثاني:** هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة.
- **العنصر الثالث:** هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.[2]

3/ الدين العام: يعرف الدين العام بأنه رصيد السندات الحكومية غير مسدد وهو ناتج عجوزات الموازنة الحكومية في الماضي والحاضر (أعباء وكيفية تمويله).[3]

ثالثا /علاقة السياسة المالية بالسياسة الاقتصادية

كما أشرنا سابقا فإن السياسة المالية من خلال أدواتها تعتبر من أوجه السياسة الاقتصادية الكلية للدولة وذلك من خلال تخطيط ورسم مجموعة من السياسات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها حيث تساهم السياسة المالية في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية، كما أن الحكومة تعمل على ضبط معدلات التضخم من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري بالرفع أو الخفض وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة، كما أن الحكومة يمكن لها أن تعمل على توجيه الاستهلاك من خلال رفع معدلات الضرائب على بعض المنتجات المحلية، وغيرها من الإجراءات التي يمكن للدولة استعمالها في مجال السياسة الاقتصادية.[4]

---

[1]– محمد صلاح، **المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو والاقتصادي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[2]– صلاح الدين كروش، **البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقيه على الاقتصاد الجزائري)**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3]– إسماعيل محمد دعيس، **السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[4]– محمد صلاح، **المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو والاقتصادي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 221.

المطلب الثالث: السياسة التجارية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية

إن السياسة التجارية ما هي إلا أحد مجالات السياسة الاقتصادية كباقي السياسات الأخرى التي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة والمتعلقة بالسياسة الاقتصادية بالإضافة إلى الأهداف الخاصة بها. حيث تعتبر جزءا من السياسة التجارية كل الإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات وكل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات المتعاملين الاقتصاديين.

أولا: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها

1/ مفهوم السياسة التجارية: يمكن تعريف السياسة التجارية بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.[1]

وتختلف السياسات التجارية باختلاف النظم الاقتصادية فالنظام الرأسمالي يمثل مبدأ الحرية الاقتصادية، وبالتالي نجده يتبنى السياسة التجارية الحرة من حيث منح التدخل الحكومي في التجارة الخارجية إلا في أضيق نطاق، وذلك باعتبار أن حرية قيام التبادل بين الأفراد عبر الحدود الإقليمية يجب أن يتفق مع حرية الأفراد داخل الدولة أما في النظام الاشتراكي فالدولة هي التي تسيطر على الاقتصاد القوي بأكمله والتجارة الخارجية، ومن ثم فالسياسة التجارية الخارجية تتجه نحو التنفيذ، فهي تخضع للتوجيه الحكومي للخطة الاقتصادية التي ترسمها الدولة وتنفذها على مراحل معينة.[2]

2/ أهداف السياسة التجارية: تهدف السياسة التجارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف: [3]

- تحقيق موارد للخزينة العامة من خلال مرور السلع والخدمات عبر الحدود؛
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية؛
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق؛

---

[1]– صلاح الدين كروش،**البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقه على الاقتصاد الجزائري)**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2]– جوزي جميلة، **أسس الاقتصاد الدولي النظريات والممارسات**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 38،39.

[3]– عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص291.

– حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية.

ثانيا: أدوات السياسة التجارية

من أجل تحقيق أهداف السياسة التجارية تستعمل الدولة وسائل مختلفة تكفل لها الوصول إلى ما تريده، وتتخذ سياسة التجارة الخارجية نوعين من الوسائل.

1/ الوسائل السعرية: وهي الوسائل التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الصادرات والواردات، وهي تتمثل في الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق وتخفيض الصرف.[1]

1-1/ الرسوم الجمركية: وهو الضريبة التي تفرضها الدولة على السلع التي تجتاز حدودها سواء كانت الصادرات أو الواردات في الغالب تفرض الرسوم الجمركية على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية.

1-2/ الإعانات: تتمثل في تقديم الدولة لمزايا عينية أو نقدية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلعة معينة الغرض منه تدعيم قدرة المنتجين على المنافسة الأجنبية.

1-3 / الرقابة على الصرف: يقصد به احتكار الدولة لشراء وبيع النقد الأجنبي وبالتالي وضع قيود على التعاملات في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي تكون الدولة هي المسؤولة عن توفير الصرف الأجنبي لإتمام المعاملات الخارجية.[2]

2/ الوسائل الكمية: وتتمثل هذه الوسائل في نظام الحصص ونظام ترخيص الاستيراد.

2-1/ نظام الحصص: يقصد به التقيد الكمي للواردات أي تنظيم وتقييد استيراد بعض السلع فالحكومة قد تمنع استيراد سلعة ما ستقوم بعملية تحديد كمي للحصة المستوردة والمبالغ المخصصة لاستيرادها خلال فترة معينة.

2-2/ تراخيص الاستيراد: هو النظام الذي سيسمح بكميات التي يتم استيرادها خلال فترة زمنية معينة والاستيراد يكون في حدود الكمية المسموح بها من قبل الدولة قد يكون الغرض منها تحديد هذه الكمية من سلعة معينة دون الإعلان عن السبب في ذلك.[3]

---

[1]– جوزي جميلة، **أسس الاقتصاد الدولي النظريات والممارسات**، مرجع سبق ذكره، ص49.

[2]– محمد صلاح، **المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص122.

[3]– جوزي جميلة، **أسس الاقتصاد الدولي النظريات والممارسات**، مرجع سبق ذكره، ص 56.

ثالثا :علاقة السياسة التجارية بالسياسة الاقتصادية

كما أشرنا سابقا فإن السياسة التجارية تعتبر أحد مجالات السياسة الاقتصادية وبالتالي فإن الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة في مجال التجارة الخارجية، ما هي إلا أدوات السياسة التجارية وهي من أدوات الاستيراد والتصدير لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية فقد تريد الدولة تشجيع تصدير نوع من السلع أو الخدمات في بعض الأحيان وتعمل على الحد من خروجها في أحيان أخرى، كما أنها قد تشجع دخول نوع من السلع والخدمات أو أنها تريد الحد من دخولها.

كما أن السلطات العامة تسعى إلى تحقيق معدلات من النم والاقتصادي، لكنها تفتقر إلى المواد الأولية، وكان اتجاه المستوردين هو استيراد السلع الاستهلاكية في هذه الحالة تقوم السلطات العامة بتوجيه المستوردين باستيراد السلع الرأسمالية والمواد الأولية وذلك من خلال رفع التعريفة الجمركية اتجاه السلع الاستهلاكية وخفضها اتجاه السلع الرأسمالية والمواد الأولية، وبهذا الإجراء يتم استيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.[1]

[1]– محمد صلاح، **المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 121.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الدراسة التحليلية التي قمنا بها في هذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من النتائج والمتعلقة بالسياسة الاقتصادية الكلية، حيث تعتمد هذه الأخيرة على تحقيق مجموعة من الأهداف جعل من صانعيها اتخاذ كل التدبير على أحسن وجه وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات التي يتم تخصيصها حسب فعاليتها في تحقيق الأهداف، ومن هذا المنطلق نستنتج أهمية السياسات الاقتصادية النقدية والمالية والتجارية ودورهم في تحقيق الأهداف الكبرى لسياسات، إلا أنه لكل واحدة منها إستراتيجية معينة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فإذا كانت السياسة المالية تمارس تأثير مباشر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد فالأمر يختلف على بالنسبة لسياسة النقدية فلكي تأثر هذه الأخيرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية لابد من إستراتيجية معينة تستهدف من خلال متغيرات وسيطية ولا كن فيما يخص السياسة التجارية يكون من جانب تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوي التشغيل في الدخل .

تمهيد:

تعتبر السياسة الاقتصادية من التوجهات الهامة للاقتصاد وبذلك هي تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تنظم النشاط الاقتصادي وذلك من خلال التوفيق بين أهدافها، حيث لخصها الاقتصادي البريطاني الجنسية **نيكولاس كالدور** في نمذجته من خلال ما يعرف بالمربع السحري وهو عبارة عن تمثيل بياني لمربع يتصل بمحاور، حيث نجد في رؤوسها الوضعية المثالية لنمو الاقتصادي، البطالة، التضخم التوازن الخارجي فإن تقاطع رؤوس أضلع الرباعي تشكل المربع السحري لكالدور، غير أن بعض أهداف السياسات الاقتصادية يحدث أن تتضارب فيما بينها وبالتالي التأثير على حسن سير الاقتصاد الكلي، وهنا يحدث تمييز بين أهدافها السياسة الاقتصادية الكلية، فإما أن يكون النظام الاقتصادي قادر على تحقيق هذه الأهداف، أو على صانعي السياسات الاقتصادية الكلية من إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل.

لذا سوف نحاول من خلال هذا الفصل التعرف على أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وأهم العلاقات بينهم من خلال البحثين التاليين:

المبحث الأول: دراسة أهداف السياسة الاقتصادية الكلية حسب المربع السحري لكالدور.

المبحث الثاني: التعارض بين أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: دراسة أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

تهدف النظرية الاقتصادية الكلية إلى تفسير المشاكل التي يواجهها الاقتصاد ومحاولة إيجاد الحلول للقضاء عليها، حيث لا يتم ذلك إلا بوضع سياسة اقتصادية ناجعة، وهذه الأخيرة ليست ممكنة إلا إذا تم وضع أهداف محدد لها، حيث تعتبر هذه الأهداف مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي كهدف لسياسة الاقتصادية كلية

يعتبر البحث عن النمو الاقتصادي الهدف الأكثر عمومية وهو ما يضع أمام صانعي السياسة الاقتصادية الكلية في كيفية تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير أمام الحفاظ على البيئة من التلوث.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه

1/ تعريف النمو الاقتصادي: إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الاقتصادي، وكذلك تحديد الفترة التي من خلالها ترغب في تحديد و قياس قيمة هذا المتغير وعليه " يقصد بالنمو الاقتصادي عادة الزيادة المستمرة في الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما، أي إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أي تحسن قدرته الشرائية " ولهذا فإن كل الدول تسعى لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية إلا أنه يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو الديمغرافي حتى ينعكس إيجابيا على مستوى معين لأفراد أو مستوى الحياة أو على الأقل أن يبقى معدل النمو على حاله.[1]

2/عناصر النمو الاقتصادي: يوجد العديد من العوامل التي تحدد التطور الاقتصادي و التي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسا في العمل ورأس المال، والتقدم التقني.

2-1/ عنصر العمل: الذي يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية و الثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة، وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب

1- بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة 2007، ص ص 19- 20.

العمر والتعليم والتدريب والخبرة والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.[1]

2-2/ عنصر رأس المال: هي عبارة عن سلعة تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ويمثل رأس المال الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة.[2]

2-3/ التقدم التقني: ويقصد به السرعة في تطبيق وتطوير المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان كما يشير معدل التقدم التقني على أنه المجهود المستمر الذي يبذله المجتمع كله في استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة، وتطويرها، بالإضافة إلى اهتمام بالجانب التعليم و البحث العلمي.[3]

3/ مؤشرات قياس النمو الاقتصادي: يقاس النمو الاقتصادي بوجود معيارين التاليين هما:

3-1/ معايير الدخل: حيث يعتبر الدخل أهم عنصر لقياس النمو الاقتصادي لكن الخلاف يكون حول طبيعة هذا الدخل.

أ/ الدخل الوطني الكلي: وهذا من اقتراح" ميد " الذي يراه أفضل من متوسط نصيب الفرد من الدخل لأنه عند زيادة الدخل مع زيادة السكان لا يعتبر نمو اقتصادي والعكس إذا كان هناك انخفاض الدخل مع انخفاض السكان بمعدل أكبر منه لا يعني تخلفا.

ب/ الدخل الوطني الكلي المتوقع: وهذا راجع إلى كون أن بعض الدول لها موارد كامنة بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي.

ج/ متوسط نصيب الدخل: يعتبر أكثرها استعمالا وصدقا في قياس النمو الاقتصادي غير أنه يواجه صعوبات في الإحصائيات الدقيقة وكذا طبيعة الفئة السكانية التي يقسم عليها الدخل أي الفئة العاملة والتي تفيد من نواحي الإنتاج، و السكان ككل و الذي يفيد من ناحية الاستهلاك.

---

[1]- رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007، 2008، ص 53.

[2]- تاج عبد الكريم، **نماذج النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، 2003، ص 5.

[3]- أمال بوعيشة، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية في الفترة (1990، 2012)**، مذكرة ماستر(أكاديمي) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، المسيلة 2013، 2014، ص09.

ومبدئيا فإن النمو الاقتصادي يقاس حسب المقياس البسيط له كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي = الدخل الحقيقي للفترة2 – الدخل الحقيقي للفترة1

الدخل الحقيقي للفترة 1

معادلة سنجر للنمو الاقتصادي: يعتبر"سنجر" في سنة 1956 أن النمو الاقتصادي دالة لثلاث عوامل كما هو موضح في المعادلة التالية: $D = SP - R$.[1]

حيث أن:

D: معدل النمو السنوي للدخل الفردي.

S: الادخار الصافي.

P: إنتاجية رأس المال.

R: المعدل السنوي لنمو السكان.

3-2/ المعايير الاجتماعية: وهي مجموعة من المؤثرات الخاصة بنوعية الخدمات المقدمة للأفراد، وتتمثل في:

أ/ **التقدم الصحي:** وهو الذي يعبر عنه بعدد الوفيات، معدل توقع الحياة عند الميلاد.

ب/ **مستوى التعليم:** وهو الذي يعبر عنه بنسبة الذين يعرفون الكتابة و القراءة، نسبة المسجلين في مستويات التعليم، نسبة الإنفاق على الإنفاق.

ج/ **معايير التغذية:** أي سوء التغذية أو نقصها.[2]

4/ **أنواع النمو الاقتصادي:** يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى:

4-1/ النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل تيم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

4-2/ النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع وعليه فإن المرور من النمو الموسع إلي النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب أين المجتمع يتحول تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.[3]

5/ محددات النمو الاقتصادي: هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي:

---

[1] - محمد صلاح، **المفاضلة بين التوازن الخارجي و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] - نفس المرجع، ص 38

[3]-Brasseul Jacques, **In traduction a L'économie du d'eveloppement**, Paris. Armand colin, 1993, p 13

5-1/ كمية ونوعية الموارد البشرية: نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفرد الحقيقي مع العلم أن:

معدل الدخل الحقيقي= الناتج القومي الإجمالي الحقيقي / عدد السكان.

حيث يتضح من المعادلة أعلاه أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.[1]

5-2/ كمية ونوعية المواد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية مواده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة ووفرة المعادن المياه الغابات وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى رفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.[2]

5-3/ تراكم رأس المال: على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية، أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار، وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

5-4/ معدل التقدم التقني: ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات، ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.

5-5/ عوامل البيئة: النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.[3]

---

[1]- منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 78.
[2]- عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، **مفاهيم و نظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 273.
[3] - بن نابي فتيحة، **السياسة النقدية و النمو الاقتصادية (دراسة نظرية)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة بومرداس، 2008- 2009، ص 30.

5-6/ التخصيص والإنتاج الواسع: يعتبر أدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذين ابرزوا أهمية التخصيص أو تقسيم العمل حيث أكد أن تقسيم العمل يتحدد بتحسين القوى الإنتاجية و مهارة العامل، وهذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.[1]

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية وإستراتيجيتها

سنتطرق إلى مفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، ومن ثم استنتاج الفروق الجوهرية بين النمو الاقتصادي وكذلك سنتطرق إلى الاستراتيجيات المتعلقة بها.

1/ تعريف التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويل.[2]

2/ استراتيجيات التنمية الاقتصادية

2-1/ إستراتيجية النمو المتوازن: يفسر معنى النمو المتوازن بأوجه مختلفة، فهو يعني عند البعض الاستثمار في قطاع الحد من أجل دفعة إلى جانب القطاعات الأخرى، وعند البعض الآخر يعني الاستثمار الواسع والمتزامن في جميع القطاعات والصناعات فيما يعني عند الآخرون التنمية المتوازنة تقتضي التناسق في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني حتى تنمو.[3]

2-2/ إستراتيجية النمو الغير المتوازن: تنطوي فكرة النمو الغير المتوازن على أن الاستثمارات تخصص القطاعات معينة بدلا من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعا متزامنا و بالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الأخرى، [4]ورغم الانتقادات الموجهة للإستراتيجيتين النمو المتوازن والغير متوازن المتمثلة في كيفية اختيار القطاع الاستراتيجي، وكون حالة اللاتوازن لا مفر منها، فان كل إستراتيجية ملائمة حسب كل بلد إن كان منفتحا على الخارج أم لا، وإمكانية تلاؤم كل إستراتيجية حسب مرحلة تطور البلد.[5]

---

[1] - منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص.273.
[2] - كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1986، ص63.
[3] - محمد ألبا، **التخطيط و التنمية الاقتصادية**، جامعة المنتوفة، 1992، ص 104.
[4] - محمد صلاح، **المفاضلة بين التوازن الخارجي و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص40
[5] - صلاح الدين كروش، **البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور لمحاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 85.

3/ الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: مما سبق يمكن تبيان الفروق الجوهرية بين التنمية والنمو الاقتصادي في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع. - يركز على التغير في الحجم أوالكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات. - لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. - لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	-عملية مقصودة تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد - تهتم بنوعية السلع و الخدمات نفسها. - تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. - تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي و بتنويعه.

المصدر: بنابي فتيحة، **السياسة النقدية و النمو الاقتصادي(دراسة نظرية)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2008، 2009، ص 04.

المطلب الثاني: البطالة كهدف لسياسة الاقتصادية الكلية

تعد البطالة من المشكلات الاقتصادية الكبرى التي تعاني منها معظم الاقتصاديات مع وجود قدر من التفاوت والاختلاف فيما يتعلق بنوعيها وأسبابها ومعدلات تطورها، حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة.

أولا:مفهوم البطالة وطرق قياسها

1/ تعريف البطالة: تعرف البطالة بفائض عرض عمل عن الطلب (تشغيل) عند مستوى معين من الأجور، ويربط هذا التعريف بمستوى الأجور لأنه يوجد دائما معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين لا يطلبون عملا يقومون بذلك ويسمى بأجر المقبول، وبالتالي تقاس بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن العمل عند مستوى الأجور السائدة في السوق،[1] كما تعرف كذلك بأنها"كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى" وينطبق هذا التعريف على البطالين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.[2]

[1]-العباس بلقاسم، **تحليل البطالة في مجلة جسر التنمية**، العدد 58، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، السنة الرابعة، أفريل 2005، ص20.
[2]- أحمد بركات، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، ، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2014، ص 130.

الشكل رقم (2-1):فئات المجتمع (من الباطالون)

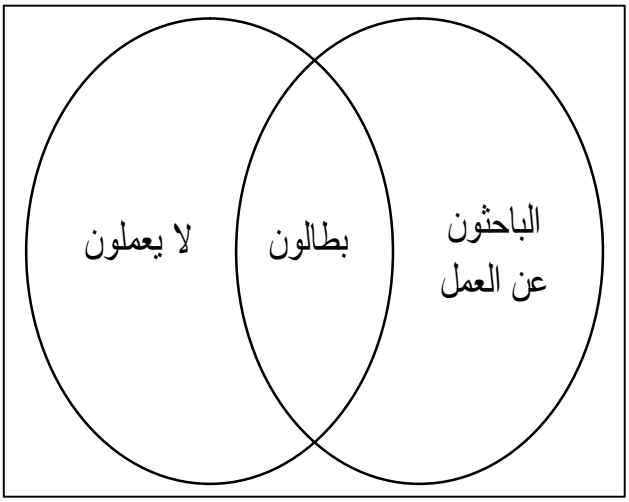

المصدر: أحمد بركات، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص 130.

1-1/ تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل: تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 59-16 سنة ووجدوا أنفسهم في يوم أو أسبوع معين من إحدى الفئات التالية:

أ/ بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر.

ب/ متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.

ج/ يبحث عن عمل: أي الذين اتخذوا خطوات خلال فترات معينة للبحث على عمل مأجور هذا هو تعريف البطالة من طرف المكتب الدولي للعمل ويضم أيضا الأشخاص المستعدين للعمل والذين وجدوا عملا يبدأ لاحقا.[1]

1-2/ تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء: يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية.

أ/ أن يكون في سن يسمح له بالعمل(بين 16-60 سنة).

ب/ لا يملك عمل عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا و لو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

ج/ أن يكون في حالة يبحث عن عمل حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب عمل (شغل).

د/ أن يكون على استعداد تام للعمل و مؤهلا لذلك.

[1]- موسى زواوي، **مدخل عام للاقتصاد السياسي**، منشورات الدار الجزائرية، الجزائر، 2015، ص 208.

إن الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر يفرق بين فئتين من البطالين SRT_1 STR_2 حيث أن: $STR=STR_1+STR_2$

STR_1: الأشخاص الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل لكن كانوا يشتغلون من قبل.

STR_2: الأشخاص الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل لكن كانوا لا يشتغلون من قبل.[1]

2/ قياس البطالة.

إن حساب عدد العاطلين و مستوى البطالة الإجمالي يقدم مؤشرا غير دقيق لمدى انتشار هذه الهدف، ولهذا فإن عموما يتم استعمال معدل البطالة كمؤشر حقيقي لتقديم هذه الهدف حيث يقيس نسبة العاطلين للقوة العاملة، وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمائة ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان ويعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية:

$$U_n=U/U+EX100=U/LFX100$$

حيث يمثل:

U: عدد العاطلين حسب التعريف المستعمل.

E: عدد المنشغلين.

LF: تمثل الفئة النشطة.

وتشير إلى أنه توجد اختلافات بين الدول في قياس معدل البطالة ناجمة عن عوامل أهمها:

- تغيرات حدود سن العمل في تحديد القوى العاملة ؛
- معيار البحث عن عمل؛
- معالجة وضع الأفراد المطرودين مؤقتا من العمل و المتوقع إعادة إدماجهم؛
- الباحثين عن العمل لأول مرة خاصة مغادري المدارس؛
- برامج تدريب العاطلين.

يحسب معدل البطالة من بيانات مسح القوى العاملة، مبنيا على عينة ممثلة المجموع السكان نظرا للتكاليف الباهضة الإجراء تعداد دوري عام للسكان والذي يتم مرة كل عشر سنوات.[2]

[1]- صلاح الدين كروش، **البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور(محاولة تطبيقه على الاقتصاد الجزائري)**،مرجع سبق ذكره، ص ص 62- 63.

[2]- عدوان ناصر داودي، العايب عبد الرحمان، **البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 49.

ثانيا: أنواع البطالة

تختلف البطالة حسب سبب وجودها الذي يعطينا نوعها، وسنحاول ذكر أهم أنواعها.

3-1/ البطالة الدورية: هي نوع من البطالة ينتج في فترة التدهور الذي تصيب دورة الأعمال[1]، وهي ناشئة عن الركود في قطاع الأعمال وعدم كفاءة الطلب الكلي على العمل، وتحدث عندما تتناقص مبيعات قطاع الأعمال وينكمش الناتج القومي الإجمالي، ويحدث تناقص في الطلب على العمل على المستوى الكلي.[2]

3-2/ البطالة الاحتكاكية: هي التي تقابل المدة الضرورية للتنقل من عمل إلى آخر لها صلة بالحرية المهنية وهي مبدئيا ذات أجل قصير.

3-3/ البطالة الهيكلية: هي التي تقاوم عودة النشاط للاقتصاد أو التسارع النمو هذه المقاومة يمكن تفسيرها بأسباب مرتبطة بتطور التكنولوجيا أو بتكييف سيئ بين التأهيلات المتوفرة والتأهيل المنشور.[3]

3-4/ البطالة السافرة: وهي حالة التعطل التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل وليس يخفى أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني.[4]

3-5/البطالة الموسمية: هي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية التي تشهد فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتا.[5]

3-6/ البطالة المقنعة: فهي تعبير يستخدم للدلالة على أوضاع فيها أشخاص مشغولون في مهام ضعيفة الإنتاجية كان يوجد قبل 1989 في البلدان الاشتراكية في أوربا الشرقية وهي اليوم تعني أساسا بلدان أقل تطور تبرز جليا هذه الظاهرة في الجزائر.

---

[1]- مهدي كلو، **الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة (دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة و شهادات دراسات جامعية تطبيقية دفعات 1990، 1991، 1992، 1993**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2002- 2003، ص 71.

[2]- بن عصمان محفوظ، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2003، ص ص 66-- 67.

[3]- موسى زواوي، **مدخل عام للاقتصاد السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[4]- مهدي كلو، **الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة**، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[5]- أحمد بركات، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص 148.

3-7/ البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية

أ/ البطالة الاختيارية: هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل فيه، فقرار العمل هنا اختياري لم يجبره صاحب العمل.

ب/ البطالة الإجبارية: في هذه الحالة يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، رغم أن العامل قادر على العمل وراغب فيه، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرص التوظيف.[1]

المطلب الثالث: التضخم كهدف لسياسة الاقتصادية الكلية

تعتبر كلمة التضخم من المصطلحات الاقتصادية التي تثير عدة تساؤلات واستفهامات لما يكتمنها من غموض وإبهام كونها هدف يسعي البنك المركزي إلي تحقيقه من خلال استعماله الأدوات السياسة النقدية، وهي تعمل على خفض معدلات التضخم والوصول إلى حالة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

أولا: مفهوم التضخم.

1/ تعريف التضخم: للتضخم تعاريف متعددة، فهناك من يعرفه على أساس كمي، وهناك من يعرفه على أساس الدخل و الإنفاق كما أن هناك من يعرفه على أساس العرض والطلب.

1-1/ التعريف المبني على النظرية الكمية: يرى أن التضخم يعني كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار.

1-2/ التعريف المبني على نظرية العرض والطلب: يرى أن التضخم هو عبارة عن زيادة الطلب عن العرض مما تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

1-3/ التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق: يرى أن التضخم هو الزيادة في معدل الإنفاق والدخل، وبالتالي فالتعريف العام للتضخم هو الارتفاع العام والمتواصل للمستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الدولية وكذلك يتمثل المظهر العام للتضخم في

[1]- مهدي كلو، **الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة**، مرجع سبق ذكره، ص 69.

الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية للوحدة النقدية، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها بهذه الوحدات من النقد.[1]

2/ أسباب التضخم: قد ينشئ التضخم بفعل مجموعة من العوامل الاقتصادية المختلفة ومن أبرزها:

2-1/ التضخم الناجم عن الطلب: وهو الذي ينشأ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي، القوى الشرائية مقابل ثبات العرض الكلي من السلع والخدمات فزيادة الطلب عن مستوى التشغيل الكامل، يمكن استيعابها من خلال الزيادة في المستوى العام للأسعار.[2]

2-2/ التضخم الناجم عن التكاليف: وينشأ هذا النوع بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في مؤسسات الأعمال حيث قد تقوم الإدارات برفع رواتب وأجور العاملين فيها، كما قد ترتفع الإيجارات وتكاليف التطوير والتحسين، بشكل يؤدي إلى زيادة المستوى العام للتكاليف في المؤسسة.

2-3/ التضخم الناجم عن التغيرات الكلية في الطلب الكلي أو النقدي: فالمبالغة في الطلب يجعل الأسعار قابلة للارتفاع وليس للانخفاض حتى في حالة انخفاض الطلب.[3]

2-4/ التضخم الخارجي: وهذا يظهر بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة على الاقتصاديات الأخرى والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج وهذا ما يدعى بالتضخم المستورد.*

2-5/ زيادة الفوائد النقدية: ويرجع بعض الباحثين أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية الحقيقية، من أحد أهم أسباب التضخم وقد أشار كينز أن ذروة النشاط الاقتصاد تبلغ عندما يصل معدل الفائدة من الصغر.[4]

3/ أنواع التضخم

إن للتضخم عدة أنواع من أهمها ما يلي:

3-1/ التضخم الكامن(المكبوت): يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأثمان، فتحدد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى تتعدى الحد

---

[1]- مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 87- 88.
[2]- أحمد بركات، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 121.
[3]- إياد عبد الفتاح النسور، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 291.
*يعرف التضخم المستورد على أنه الارتفاع المستمر و المتسارع في أسعار السلع و الخدمات النهائية و المستوردة من الخارج، مما يعكس على إرتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية.
[4]- إياد عبد الفتاح النسور، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص292.

الأقصى من ارتفاعاتها فدور الدولة هنا يتمثل في منح استمرارية الارتفاعات السعرية، إذ أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة والدولة تدخلها لا نقص عليها، وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية بصفة مؤقتة ومن ثم ومن جهة أخرى فان ارتفاع أجور الأفراد يرفع من دخولهم الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العمل، ثم تخفيض مستوى البطالة الذي يؤدي إلى رفع الأجور والأسعار مرة أخرى.[1]

3-2/ التضخم الظاهر: إن التضخم الكامن يزيد مسألة تعريف التضخم تعقيدا، لأن وجود ارتفاع فعلي في الأسعار لا يعتبر دلالة كافية في وجود التضخم، حيث أنه يمكن أن يوجد تضخم دون أن يتحقق ارتفاع في الأسعار، ولكن يستدل على وجود التضخم من زيادة سيولة المجتمع، أي وجود قوة شرائية لا يمكن إنفاقها رغم وجود الاستعداد للإنفاق.

وهذا التمييز بين التضخم الظاهر والتضخم المكبوت يجعلنا نقول أن التضخم يطلق على ظاهرتين: - الارتفاع المطرد في المستوى العام للأسعار؛

- اضطرار المجتمع إلى الانخفاض بأرصدة نقدية عاطلة.

وتجمع هاتين الظاهرتين خاصية مشتركة هي العجز النقود عن أدائها ووظائفها أداء كاملا كمقياس للقيم(الارتفاع المطرد للأسعار) وقوة شرائية عادية (الاحتفاظ بأرضية نقدية عاطلة).[2]

3-3/ التضخم الجامع: أشد أنواع التضخم أثار وأضرارا على الاقتصاد حيث تتوالى الارتفاعات للأسعار دون توقف وبالتالي تفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها توسيط للتبادل وبتالي استغلال النقود في قطاعات غير إنتاجية لثروة وانخفاض في المدخرات القومية، عادة يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الإنعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى أخر أو في الفترات التي تعقب الحروب، لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم أسوء أنواع التضخم حيث يفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي.[3]

3-4/ التضخم الركودي: في فترات الركود (الكساد الاقتصادي) ينخفض حجم الطلب الكلي عن المستوى الطبيعي بشكل واضح وملموس وفيه ينخفض مستوى التشغيل وبحسب العلاقة الإيجابية بينهما تزداد معدلات البطالة وفي ظل وجود مؤسسات محتكرة لا يوجد

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص 147.
[2] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري لانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة**، مرجع سبق ذكره، ص 230.
[3] أحمد بركات، **مدخل الى علم الاقتصاد**، مرجع سبق ذكره، ص 125.

هناك ما يشير إلى تخفيض أسعار بيعها، بسبب الحالة الاقتصادية السائدة وهو ما يعني ارتفاع كلا من أسعار ومعدلات البطالة بسبب قيام الشركات المحتكرة بتخفيض مستوى التشغيل لديها.[1]

ثالثا: مؤثرات الأسعار وقياس التضخم

يعمل الاقتصاديون في تحليل للمعطيات الاقتصادية الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم ومن أجل ذلك يتم استخدام مؤشرات في إزالة هذه الآثار حيث يقاس التضخم عادة بالأرقام القياسية لمستوى الأسعار العامة التي ترصد التغيرات في الأسعار خلال السنوات المختلفة مقارنة بمستوى سعر ثابت لسنة الأساس.[2]

1/ المكمش الضمني أو مكمش الناتج الداخلي الخام (مؤشر باش للأسعار): يستعمل لاستبعاد أثر الأسعار على الناتج الوطني الإجمالي، ويتم حسابه من خلال تقسيم مقدار السعر الجاري على مقدار السعر الثابت و صيغته الرياضية هي:[3]

$$Py = \frac{\sum p_0 . q}{\sum p_0 . q_0} X100$$

حيث أن

$p_1.p_0$: الأسعار في سنتي الأساس و سنة المقارنة على التوالي.

$q_1.q_0$: الكميات في سنتي الأساس و سنة المقارنة على التوالي.

2/ مؤشر أسعار الاستهلاك (مؤشر لاسبير للأسعار): يستخدم في قياس تكلفة المعيشة، وذلك من خلال الأسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلكين حيث يتم حسابه من خلال قسمة الناتج بالأسعار الحالية وكميات سنة الأساس على الناتج بكميات وأسعار سنة المقارنة، وصيغته الرياضية هي:

$$Pc = \frac{p_1 . q_1}{P_0 . q_0} X100$$

أما معدل التضخم فهو التغير النسبي في المستوى العام للأسعار، والرقم القياسي الضمني هم مقياس للأسعار السلع والخدمات النهائية وهو أهم مقاييس للمستوى العام للأسعار فإن معدل التضخم يعطي بالعلاقة التالية.[4]

---

[1] إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 295، 296.
[2] عبد الله الطاهر، **النقود و البنوك و المؤسسات المالية**، مركز يزيد للنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، 2004، ص 131.
[3] - مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام**، دار الغريب، القاهرة، 2002، ص 55.
[4] - صلاح محمد، **المفاضلة بين التوازن الخارجي و النمو الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 110.

$$IF= \frac{P_{yt} - p_{e-1}}{P_{yt-1}} X100$$

IF: معدل التضخم.

P_{yt}: المستوى العام للأسعار للسنة الحالية.

P_{yt-1}: المستوى العام للأسعار للسنة الماضية.

المطلب الرابع: ميزان المدفوعات كهدف لسياسة الاقتصادية الكلية

يعتبر ميزان المدفوعات أكثر صدقا لتوضيح المكانة الاقتصادية لبلد في المحيط الدولي ولتحديد حجم واتجاه مستوي العلاقات الاقتصادية الدولية بين مختلف دول العالم وذلك لما يضمنه ميزان المدفوعات من عناصر العلاقات المذكورة، وفي أرقام إجمالية وأن أي تغيير يحدث من هذه العناصر قد تعكس بتقلبات اقتصادية في داخل الدولة وخارجها في دولة أخرى.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات

1/تعريف ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مثيلتها للبلد الأجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة،[1] وكذلك بأنه بيان حسابي يجري فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تتم بين المقيمين في بلدان أجنبية خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة،[2] كما أنه في الإمكان تعريفه بأنه سجل لحقوق الدولة و ديونها خلال فترة معينة.

2/ مكونات ميزان المدفوعات: نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي فإن من الصعوبة حصرها وتدوينها منفردة في ميزان المدفوعات ولذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذه المعاملات وتدوينها في فترات وأقسام مستقلة، حيث إذا ما جئنا إلى تقسيم ميزان المدفوعات عموديا نجد عمودين الدائن والمدين أما التقسيم الأفقي فإنه يظهر الحسابات التالية:

---

*الرقم القياسي عبارة عن مؤشر احصائي يستخدم في قياس التغير الذي طرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية فهو يستخدم مثلا لقياس التغير في أسعار السلع أو حجم انتاجها....الخ.

[1]- الحسن عرفات تقي، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2002، ص 115.

[2]- أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، الأردن، عمان، 2003، ص 484.

*F.O.B أي لا تتضمن قيمتها مصاريف النقل و التأمين و الشحن Free On Brard: و معناها قيمة السلع قبل شحنها على السفينة.

**C.I.F: نظامFob+ تقنيات النقل + التأمين+ الشحن. Cost In Surance Free: و معناها قيمة السلعة في ميناء الوصول.

2-1/ الحساب الجاري(حساب العمليات الجارية): يعتبر الحساب الجاري أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويضم الميزان التجاري ميزان الخدمات وميزان التحويلات من جانب آخر.

أ/ الميزان التجاري: يسمى أيضا ميزان التجارة الخارجية ويشمل صادرات وواردات الدولة من السلع فقط أي ما يدخل ضمن التجارة المنظومة فقط حيث تكون الصادرات مقومة بالقيمة (فوب F.O.B)* أما الواردات فتقوم بالقيمة (سيف C.I.F)** ويوصي صندوق النقد الدولي في هذا الشأن أن تكون كلا من الصادرات والواردات مقومة بالقيمة (F.O.F) وذلك حتى تميز قيمة السلعة ذاتها عن قيمة الخدمات المتعلقة بها نقلا وتأمينا.[1]

ب/ ميزان الخدمات: وهي تمثل جميع الخدمات المتبادلة بين البلد المعني والعالم الخارجي[2] وهي تشمل:

- **خدمات النقل:** وتتضمن المدفوعات التي تتعلق بمختلف أنواع خدمات النقل التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين أو العكس.
- **خدمات التأمين:** ويشمل جميع المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين وبما في ذلك إعادة التأمين.
- **الرحلات إلى الخارج:** وتشمل مصروفات المسافرون.
- **الدخول من الاستثمارات الخارجية:** وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانت مباشرة أو أرباح أسهم وفوائد وقروض أو سندات.
- **العمليات الحكومية:** وتشمل مدفوعات الحكومة منها العسكرية وغير العسكرية.

ج/ ميزان التحويلات من جانب واحد: وهي التحويلات التي تتم من طرف واحد ولا تلتزم الجهة المستفيدة بالدفع، وهي لا تؤثر بصفة مباشرة على الدخل وبالإنتاج المحليين ويتم القيد في هذا الميزان على أساس أن التحويلات التي حصلت عليها الدولة في الجانب الدائن أما التحويلات إلى الخارج فتقيد في الجانب المدين.[3]

2-2/حساب رأس المال: يسجل في هذا الميزان حركات رؤوس الأموال التي تتم بين البلد والعالم الخارجي التي تنشأ عنها تغير في مركز الدائنين والمديونية للبلدان الخارجية وكذلك

[1]- ألقا ابراهيم محمد، **سعر الصرف بين النظرية و التطبيق**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 84.
[2]- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص 98.
[3]- يونس محمود، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص، 172- 173.

التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد وذلك خلال الفترة التي يعد فيها ميزان المدفوعات[1] وينقسم إلى:

أ/ حساب رأس المال قصير الأجل: وهو عبارة عن أموال يحتفظ بها في شكل أصول عالية السيولة ويشمل النقود، الذهب، الودائع المصرفية، القروض قصيرة الأجل، الأوراق التجارية.[2]

ب/ حساب رأس المال طويل الأجل: وتشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل المدة تزيد عن السنة، ويشمل هذا الميزان على الاستثمار المباشر الأوراق المالية، القروض طويلة الأجل، رؤوس أموال أخرى.[3]

2-3/ حساب التسويات الرسمية: ويشمل هذا الحساب صافي التغيرات في الاحتياطيات الدولية الرسمية، والتغيرات في الأصول والخصوم الدولية للسلطات النقدية الرسمية للقطر خلال السنة بهدف إجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض الذي يحققه ميزان المدفوعات عن طريق إجراء تعادل حسابي بين مجموع العناصر الدائنة والمدينة من خلال تحركات رؤوس أموال.

[1]- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة و التمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 29.
[2]- كامل بكري، رمضان محمد مقلدو آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية نشر طبع توزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 367.
[3]- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 101 102.

الشكل رقم(2-2): هيكل ميزان المدفوعات

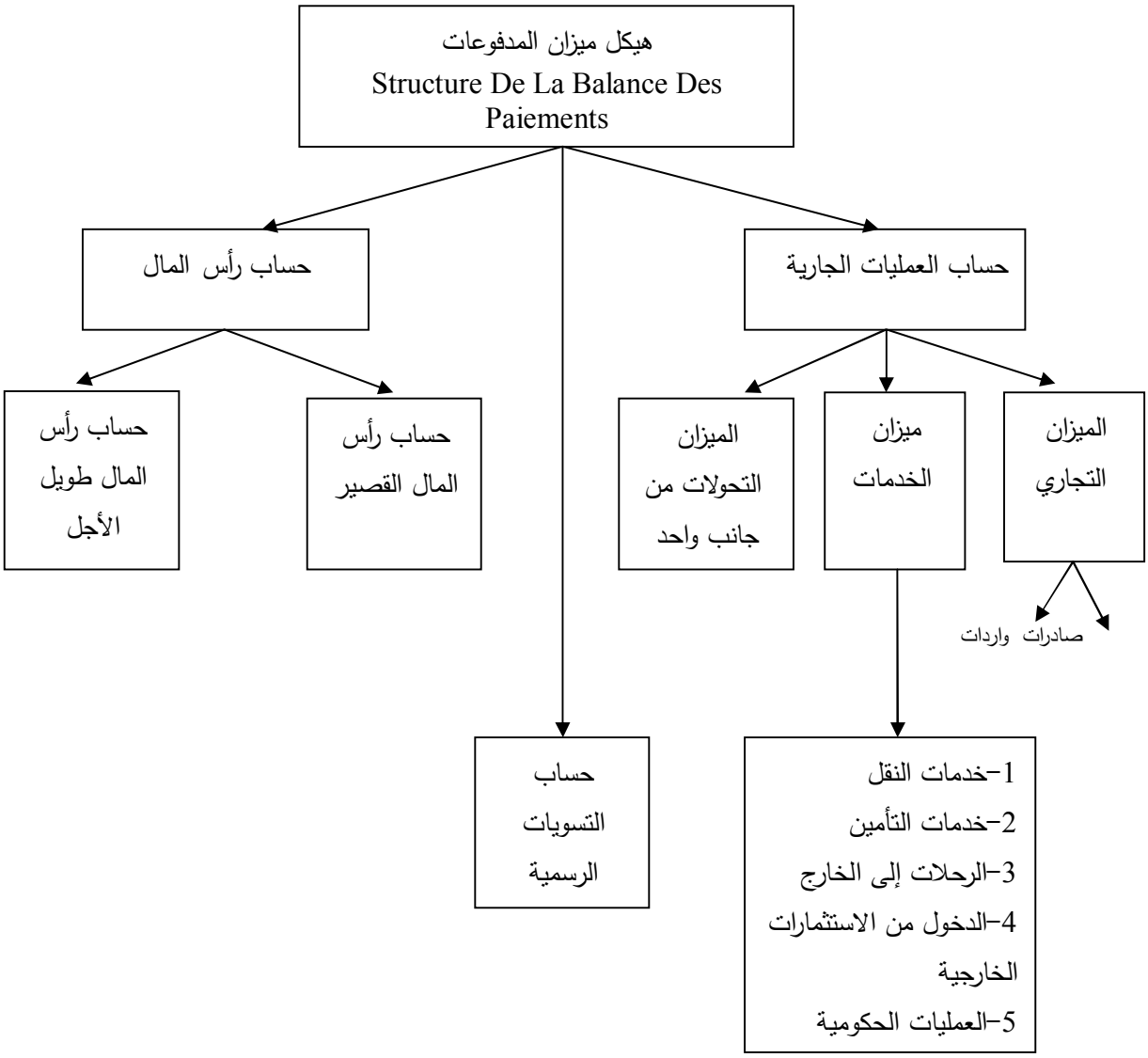

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على الطرح النظري.

ثانيا: تحليل التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

إن عدم التوازن أو اختلال ميزان المدفوعات قد يعد أمرا واقعيا بالنسبة لكافة البلدان وفي أي سنة كانت وفي كافة النشاطات الإنتاجية والتبادلية، والائتمانية وذلك بسبب أو قلة أهمية التخطيط في العلاقات الاقتصادية الدولية وسيطرة القطاع الخاص، وقيامه بتنفيذ معظم بنود المدفوعات الدولية.

1/ التوازن في ميزان المدفوعات و محدادته

1-1/ التوازن في ميزان المدفوعات: التوازن في ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدولة الأخرى مع حقوق الدولة على الدولة الأخرى وهما نوعان.

أ/ التوازن المحاسبي: ويقصد به أن يتحقق العادل و التكافؤ بين جملة إيراداتها من الصرف الأجنبي وجملة مدفوعاتها من أي تساوي بين العناصر الدائنة و المدينة في الميزان بصورة إجمالية.[1]

ب/ التوازن الاقتصادي: يقصد به الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من صادراتها إلى الداخل مع الديونيات الناشئة عن واردتها إلى الخارج.[2]

1-2/ تعريف الاختلال: يشير مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات إلى حجم المعاملات التلقائية والمعاملات الرسمية(التسوية)، أو بعبارة أخرى هو تلك الحالة الذي يظهر فيها عجز في(العمليات المستقلة)*[3] إذ يمكن التمييز بين عدة أنواع للاختلال وهي الاختلال الدوري و الاختلال طويل الأجل والاختلال الهيكلي وذلك راجع للأسباب التالية:

- تغيرات الأسعار المحلية؛
- تغيرات سعر الصرف؛
- تغيرات مستوى الدخل؛
- تغيرات الأرصدة النقدية؛
- التغيرات في مستوى الحماية الجمركية و غير الجمركية.

1-3/ قياس الاختلال في ميزان المدفوعات: هناك عدة طرق عملية لقياس العجز والفائض في الميزان المدفوعات هي:

أ/ طريق الميزان الأساسي: يعرف الميزان الأساسي على أنه المجموع الجبري لصافي أرصدة الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل، وذلك أن طبيعة المعاملات في هذين الحسابين هي معاملات تلقائية وطبيعتها أنها مستقرة في الأجل القصير.[4]

---

[1]- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 111.
[2]- العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، الدار الجزائرية للطبع و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000، ص94.
[3]- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص300.
*العمليات المستقبلية: كل المعاملات الاقتصادية التي تتم مع الخارج دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات أو توجيهه في اتجاه معين.
[4]- أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 177.

ب/ طريقة صافي ميزان السيولة: ونعني بها مجموع الرصيد الأساسي ورصيد رأس المال السائل الخاص قصير الأجل وحقوق السحب الخاصة بالإضافة إلى السهو والخطأ، وما عدا ذلك فهي عمليات موازنة.

ج/ طريق الميزان الشامل للتسوية: هذه الطريقة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات الكلية للدولة أي بالإضافة إلى احتياطات البنك المركزي تأخذ احتياطات البنوك التجارية.

1-4/ ميزان التسويات الرسمية: أي يمكن لصافي معاملات التسوية أن تكون مؤشرا للاختلال في ميزان المدفوعات، فصافي معاملات التسوية الدائنة تكون مؤشرا عن زيادة البنود المدينة أي تظهر حالة العجز في ميزان المدفوعات و العكس صحيح.[1]

[1]- نفس المرجع، ص 174.

المبحث الثاني: التعارض بين أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

تشكل مزيج من هذه السياسات التي تعمل على تحقيق الهدفين في آن واحد دون أن يؤثر أحدهما على الآخر، يعتبر التعارض بين أهداف السياسة الاقتصادية الكلية من المشاكل التي يتوجب على صانعي السياسات الاقتصادية بمعنى أن تحقق معدلات نمو اقتصادي كبيرة دون أن يؤدي ذلك آثار سلبية على التوازن الخارجي والعكس.

المطلب الأول: مقاربتي تحديد الأدوات والسياسات لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية ومناطق التوازن واللا توازن

حسب ما جاء في الطرح النظري حول أهداف السياسة الاقتصادية، فإنها تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف، وذلك من خلال الأدوات التي تم عرضها من قبل، لكن المشكل المطروح: كيف يتم استخدام هذه الأدوات؟ أي استخدام كل سياسة مقابل هدف معين، أو سياسة مقابل عدة أهداف، أو مجموعة من السياسات مقابل هدف معين، هذا من جهة ومن جهة أخرى، هل الأهداف متغيرات داخلية والسياسات الاقتصادية متغيرات خارجية؟ أو العكس؟ يعتبر نموذج التوازن العام الأرضية الصالحة لتوضيح آليات عمل السياسات الاقتصادية كلية.

أولا: آلية تحديد الأدوات لتحقيق الأهداف من خلال مقاربة "Tinbergen-Meade"

تعتبر آلية التعديل الآلي عبر تغيرات الأسعار في النموذج الكلاسيكي غير قادرة على العمل الكينزي، الذي يقوم على عدة مبادئ والتي لا تسمح بعمل هذه الآلية عند الكلاسيك. [1] لكن تحقيق التوازن الخارجي يختلف من خلال المقاربتين، **فمقاربة التعديل الآلي** للسياسة الاقتصادية تكون فيها أدوات السياسة الاقتصادية متغيرات خارجية، أي أن قيمتها معطاة، بينما تكون الأهداف متغيرات داخلية أي قيمتها مجهولة والتي وجب إيجادها من خلال حل النموذج بينما مقاربة "Meade" و "Tumbergen" للسياسة الاقتصادية فهي عكس مقاربة التعديل الآلي فتكون أهداف السياسة الاقتصادية معلومة ومحددة (متغيرات خارجية)، بينما تعتبر الأدوات من المجاهيل، تتطلب هذه المقاربة وضع نظام معادلات يمثل العلاقات الهيكلية بين متغيرات الأهداف ومتغيرات السياسة الاقتصادية في اقتصاد ما والتي

[1]- بن عزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 06-10.

تكون تحت فرضية العلاقة الخطية بين الأهداف ومتغيرات السياسة الاقتصادية،[1] النموذج موضح من خلال المصفوفة التالية: حيث أن: $\mathbf{y = A\ W + B\ X}$

Y: متغيرات الأهداف.

X: متغيرات أدوات السياسة الاقتصادية.

W: المتغيرات الخارجية أو متغيرات الاضطرابات التي هي خارج تحكم السلطات الاقتصادية.

A: مصفوفة تتكون من المعاملات A_{ij} الممثلة للتأثيرات الكمية لمختلف الاضطرابات على متغيرات الأهداف.

B: مصفوفة تتكون من المعاملات b_{ij} الممثلة لتأثير متغيرات السياسة الاقتصادية وتعبر عن النموذج السابق كما يلي (i=j=3)

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \end{pmatrix} = \left[\begin{pmatrix} a_{11} & a_{12} & a_{13} \\ a_{21} & a_{22} & a_{23} \\ a_{31} & a_{32} & a_{33} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} w_1 \\ w_2 \\ w_3 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} b_{11} & b_{12} & b_{13} \\ b_{21} & b_{22} & b_{23} \\ b_{31} & b_{32} & b_{33} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} x_1 \\ x_2 \\ x_3 \end{pmatrix} \right]$$

في مثل هذا النظام فإن الشرط الأكثر وضوحا لتحقيق القيم المبتغاة لمتغيرات الأهداف، فهو أن تكون أدوات السياسة المستخدمة فعالة في التأثير على متغيرات الأهداف.

ثانيا: آلية تخصيص السياسات للأهداف من خلال مقاربة "مندل"

من خلال هذه المقاربة يتوجب لأن تقترن السياسات بالأهداف التي تكون أكثر تأثيرا عليها وبالتالي إذا تم تخصيص خاطئ للسياسات الاقتصادية فإنه يهدد استقرار النشاط الاقتصادي فقد أشار "مندل" إلى تخصيص السليم للسياسات الاقتصادية الكلية يتمثل في تخصيص السياسة النقدية (سعر الفائدة) للتوازن الخارجي، بينما يتم تخصيص السياسة المالية للتوازن الداخلي[2] والسبب في ذلك يعود إلى أن السياسة النقدية لها أثر على ميزان المدفوعات من خلال سعر الفائدة على حركة رؤوس الأموال الدولية بالمقارنة مع تأثيرها

[1]- عبد الله منصور، **السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات**، حالة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع نقد مالية وبنك، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص50.

[2]– سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، تعريب:محمود حسن حسني ونيس فرج عبد العال، **النقود والتمويل الدولي**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص106-108.

على المتغيرات الاقتصادية الداخلية، بينما تعتبر السياسة المالية العكس. في الشكل التالي يمثل منحنى (IS) التوازن الداخلي.

الشكل رقم (2-3): الافتراض الخاطئ والصحيح للسياسة النقدية والسياسة المالية مقاربة "مندل"

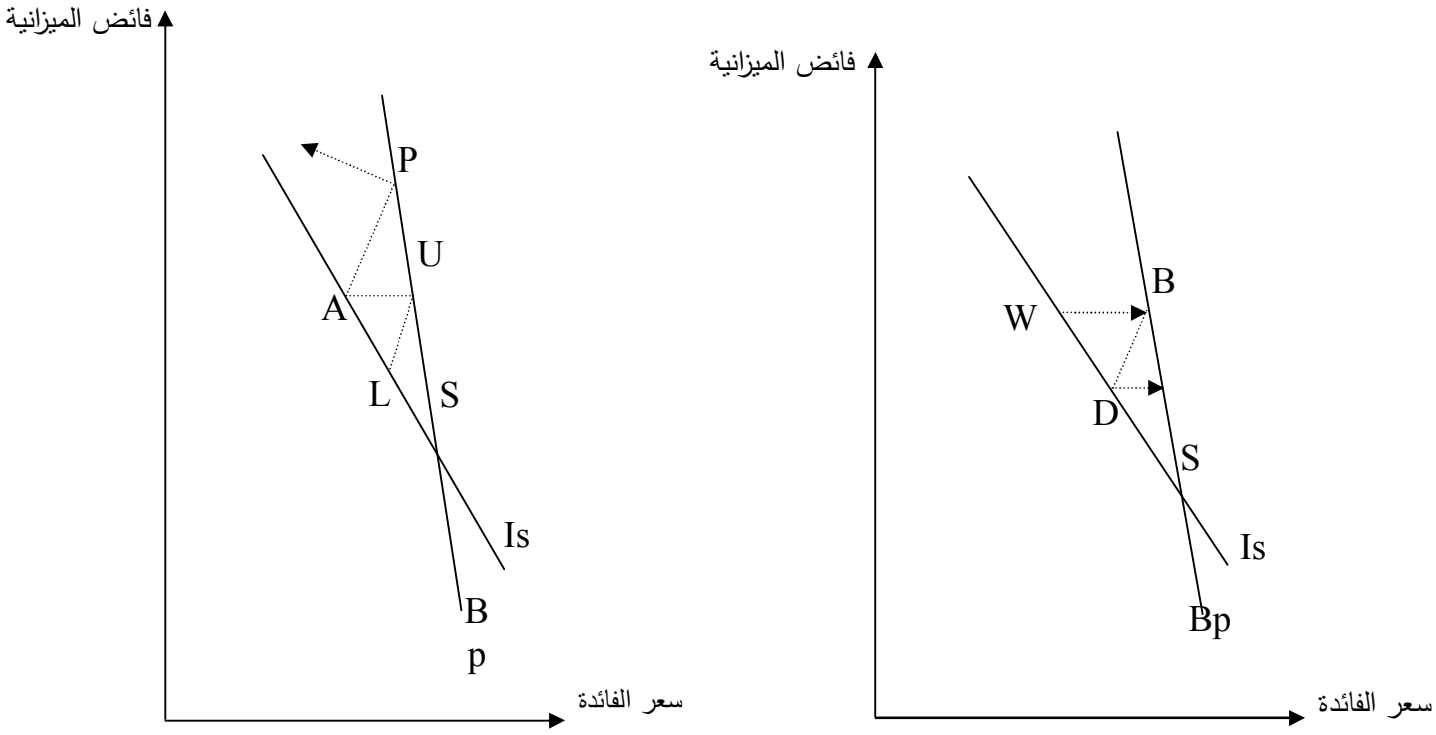

المصدر: سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، تعريب:محمود حسن حسني ونيس فرج عبد العال، **النقود والتمويل الدولي**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007 ص ص106-108.

الاقتران الخاطئ "الجزء الأول": ويمثل في الاستخدام السياسة المالية من أجل التوازن الخارجي بينما تستخدم السياسة النقدية للتوازن الداخلي. فإذا كان الوضع المبدئي عند النقطة L أين يتحقق التوازن الداخلي والعجز في ميزان المدفوعات، فعند تخصيص أكبر قدر من فائض الميزانية (السياسة المالية) من أجل التوافق مع العجز في ميزان المدفوعات واختلال داخلي، ومن أجل العودة يتم تخفيض أسعار الفائدة السياسية النقدية، فيتحول الاقتصاد إلى النقطة A، فما يمكن أن نلاحظه من خلال هذه الإجراءات أن تخصيص السياسة المالية للتوازن الخارجي والسياسة النقدية إلى التوازن الداخلي يقود الاقتصاد إلى نقطة أبعد من التوازن الأصلي S.

الاقتران السليم "**الجزء الثاني**": ويتمثل في استخدام السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي أم السياسة النقدية فتستخدم من أجل تحقيق التوازن الخارجي، فإذا كان الاقتصاد في النقطة W والتي تمثل حالة التوازن الداخلي المرفق بعجز في التوازن الخارجي، فإتباع سياسة نقدية ذات أسعار فائدة مرتفعة يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي فإن الاقتصاد ينتقل إلى النقطة B والتي تعني أن هناك توازن خارجي واختلال داخلي متمثل في فائض في الميزانية، في هذه الحالة يتم إتباع سياسة مالية لينتقل الاقتصاد إلى النقطة D، وبالاقتران السليم بين السياستين النقدية والمالية يتم نقل الاقتصاد إلى النقطة S والتي تمثل التوازن.[1]

ثالثا: مناطق التوازن واللا توازن في الاقتصاد الوطني

يمثل الشكل أدناه مناطق التوازن واللا توازن في الاقتصاد الوطني، وبالتالي الوضعيات المختلفة التي يكون في الاقتصاد الوطني والتي من خلالها سنحاول فيما بعد تشكيل السياسات الاقتصادية الكلية التي تعمل على استعادة التوازن الاقتصادي، وذلك دون حدوث تعارض في الأهداف المسطرة والمراد تحقيقها.

تمثل المنطقة (01) حالة انكماش S+M>I+X والتي يتوجب فيها انخفاض الدخل الكلي ينخفض مجموع الإدخار والواردات مع نفس مستوى الاستثمار والصادرات، وبالتالي يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، هذه المنطقة متواجدة تحت منحنى ميزان المدفوعات (BP) أي عجز في ميزان المدفوعات مما يستدعي انخفاض الكتلة النقدية وبالتالي يتوازن السوق الخارجي وذلك من خلال ارتفاع معدل الفائدة المحلي لتقليص الفرق بين معدل الفائدة المحلي ومعدل الفائدة الدولي.

[1]– نفس المرجع،ص ص106–108.

الشكل رقم (2-4): التوازن في الأسواق الثلاثة ومناطق اللاتوازن

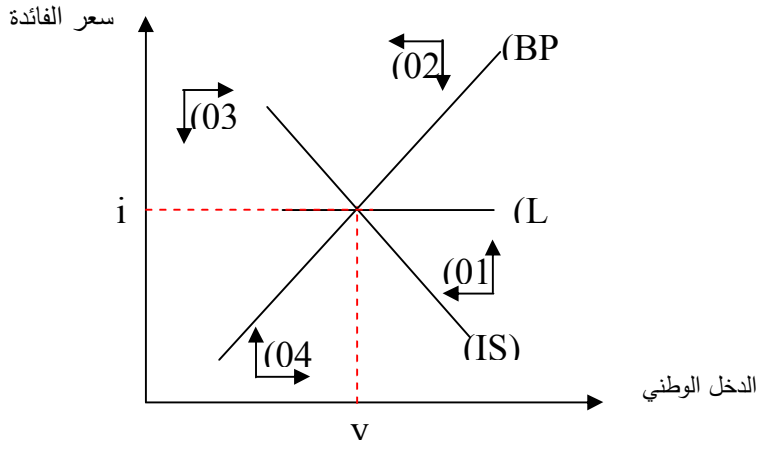

المصدر: وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001، ص327.

أما باقي المناطق فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): التغير في الدخل الوطني وسعر الفائدة والعودة إلى التوازن.

المناطق	تغير معدل الفائدة Δi	تغير الدخل الوطني Δy
المنطقة (01)	+	-
المنطقة (02)	-	-
المنطقة (03)	-	+
المنطقة (04)	+	+

المصدر: وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص328.

المطلب الثاني: علاقة التضخم بالبطالة (منحني فيليبس)

إذا كان الحديث عن البطالة والتضخم سرعان ما يكون التغير في منحني فيليبس، حيث ساد الاعتمار في ذلك الوقت بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التشغيل الكامل ومنه كان البحث دائما عن السياسة الاقتصادية التي تحقق التوفيقة المثلى بين معدلات البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل.

أولا: تحليل منحني فيليبس

في عام 1958م قام "فيليبس" بتوفيق إحصائي لبيانات على المعدلات السنوية لتغيير الأجور النقدية (w) ومعدل البطالة (u) بإنجلترا الفترة (1861-1957)، ثم نشر هذه الدراسة الميدانية بمجلة (Economica) سنة 1958 م*

وبناءا على هذه البيانات لاحظ "فيليبس" أن هناك علاقة إحصائية سالبة لفترة طويلة بين تضخم الأجور ومعدل البطالة، وبالفعل لما كان العمل متوفرا خلال تلك الفترة، والبطالة منخفضة كان هناك اتجاه للارتفاع في الأجور النقدية، وبالعكس ارتفعت الأجور النقدية ببطء لما كانت البطالة مرتفعة، واستخلص "فيليبس" من دراسة هذه أن معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط عكسيا بشكل غير خطي مع نسبة المئوية لمعدل البطالة.[1]

1/ شكل وتفسير منحني فيليبس: يعتمد التفسير الأساسي لمنحني فيليبس على تحليل سوق العمل، فإذا كانت الفكرة المعتمدة هي مرونة الأسعار والأجور، يكون فائض عرض العمل أداة ضغط لقبول العمل بنمو منخفض في أجورهم النقدية أما إذا حدث العكس وكان هناك فائض طلب في سوق العمل، تكون المؤسسات مجبرة على دفع أجور مرتفعة، ويعبر عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$W_t = a + bu_t^{1-}$$

حيث أن:u,w هما معدل تغير الأجور والبطالة على الترتيب.

وبالنظر إلى هذه المعادلة ندرك أن هناك عدة عوامل أخرى غير متغيرة فالبطالة تؤثر على نمو الأجر ثم إهمالها في بداية الدراسة، وقد وضح ذلك من خلال "منحنى فيليبس" في الشكل الموالي:[2]

* – كان عنوان هذه الدراسة "العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861، 1957.

[1] - موسى زواوي، **مدخل عام للاقتصاد السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص ص199، 200.

[2]- Briam, Snowdon, La pensée economique moderne, edixence international, paris, 1997, p 174

الشكل رقم (2-5): منحنى فيليبس

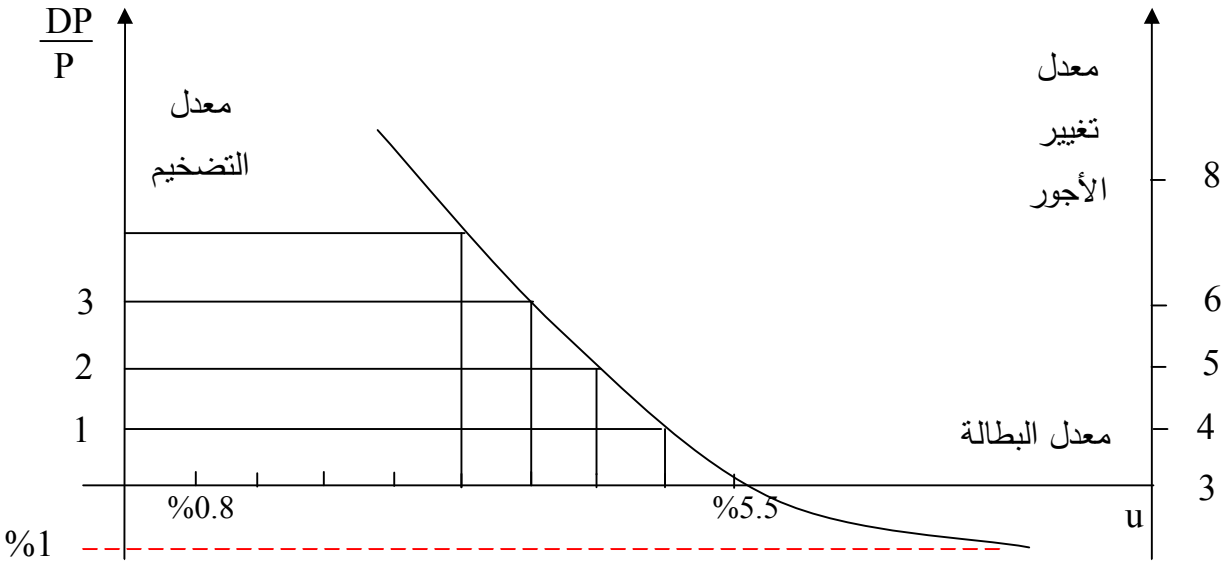

المصدر: زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، سلسلة عالم المعرفة، رقم 226، الكويت، 1998، ص 363.

وانطلاقا من التحليل السابق، قام كلا من "بول سامولسون" "وروبرت سولو" باكتشاف وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، بأنه عندما يكون الطلب الكلي في الاقتصاد في حالة زيادة بمعدل كبير فإن المؤسسات ستعمل على زيادة إنتاجها، مما يزيد من الطلب على الأيدي العاملة ودفع أجور عالية لهم ونتيجة لذلك فإن تكاليف الإنتاج سترتفع بفعل زيادة الأجور، وهذا بدوره سينعكس على تضخم الأسعار وهكذا تكون معدلات البطالة قد انخفضت بينما ارتفعت معدلات التضخم.[1]

ثانيا: الانتقادات الموجهة لمنحنى فيليبس

لقد تعرض منحنى "فيليبس" لعدة اهتزازات منذ بداية العقد الأول لظهوره على الساحة الاقتصادية، حيث أن العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم التي كان يشير إليها قد تعرضت لانتقادات من طرف أنصار المدرسة النقدية وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" وكان لفشل السياسة النقدية والمالية في عقد التوفيقة بين البطالة والتضخم أن شجعت بعض الاقتصاديون "فريدمان" و "فيليبس" منذ منتصف عقد الستينات إلى تطوير نماذج متقدمة في

[1] - محمد سعيد السمهوري، **إقتصاديات النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 216.

القياس الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات "Expectation" عن صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة، وقد مكنت تلك النماذج من إخضاع منحني فيليبس إلى القياس والتجربة، وبدأ واضحا أن العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة التي يقوم عليها منحنى فيليبس، لا أساس لها من الصحة أو الثبات والاستقرار على المدى الزمني الطويل فلقد وصف "فريدمان" في نقده الشهير لمنحنى فيليبس بأنه مضل تماما، لأن المحور الرئيسي فيه يشير إلى المعدل الأجر الإسمي بدل من معدل الأجر الحقيقي حيث يعتقد فريدمان أن سبب ذلك هو أخذ فيليبس بالاقتراض الكيزي الذي ينص على أن التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون متساوية لتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية، حيث رفض "فريدمان" هذه الافتراض واقترح أن يشير المحور الرئيسي (الرأسي) في منحنى "فيليبس" إلى معدل التغير في الأجور الإسمية مطروح منه معدلا المتوقع لتغيرات الأسعار.

وبالتالي فإن معادلة تكوين الأجور يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية وكان هذا أهم انتقاد وجه "لفيليبس"، لهذا فإذا كانت معادلة الأجور مفترضة عند "فليبس" هي $w=f(u)$ فإن معادلة الأجور عند فريد مان هي: $W=F(u)+P_E$، ومنه فإن إدخال التوقعات التضخمية في التحليل يعني أن هناك عدة منحنيات لمنحنى فليبس، بحيث يعبر كل منحنى عن توقعات تضخمية معينة، وخلال عقد السبعينيات حدثت عدة صدمات مؤثرة على جانب الطلب الكي والعرض الكلي مما كان له تأثير كبير في حركة الأسعار والأجور ومن ثم التوقعات التضخمية، مما أدى في الأخير لعدد كبير من الاقتصاديين إلى إنكار وجود أي علاقة بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل.[1]

المطلب الثالث: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي (قانون أوكيون)

يؤكد العديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد فالدراسات القياسية تبين وجود علاقة نسبية حسب (جرانجر) غير أن التحليل النظري لا يؤكد على هذه العلاقة، نظرا لتركيزه على البطالة كظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في السياسات الاقتصادية.

[1] - أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 266.

أولا: تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة

تعتبر معدلات النمو الاقتصادي الذي يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق، وكذلك فإن إرتفاع معدلات البطالة قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل تحدده طبيعة البطالة ومصدرها، ومدى ارتباطها بالقطاعات الأكثر تأثيرا على النمو في الاقتصاد، كما أن معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو ومعدلات البطالة يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة، باعتبار أن السياسات الاقتصادية توضح عادة لزيادة معدلات النمو وليس لتخفيض نسب البطالة السائدة، والتي تعتبر في أغلب النماذج الاقتصادية القياسية كمتغيرات خارجية، ولذلك فإن التحليل النظري أو المقاربات النظرية لظاهرة البطالة، قد تفقد أهميتها إذا لم تأخذ في الحسبان العلاقات السببية المثبتة في الواقع، وكذلك بالنسبة للسياسات الاقتصادية التي لا تهدف في غالب الأحيان إلى تخفيض معدلات البطالة، وإنما إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي فالتوقعات المستقبلية تشير إلى منحنى تصاعدي في معدلات البطالة وهذا رغم المؤثرات الاقتصادية الإيجابية التي تحققها بعض البلدان، خاصة العربية البترولية منها، مثل ارتفاع معدلا النمو، وزيادة معدل الاستثمارات، وانخفاض معدلات التضخم، ورغم كل البرامج والسياسات التي تطبق من أجل تسهيل خلق مناصب عمل للفئات التي تعاني أكثر من غيرها من البطالة، إلا أن معدلات البطالة لم تنخفض بصورة من شأنها أن تدعم النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

وهذا الأمر يؤكد أن السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تنطلق من مقاربات تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطا مباشرا مع النمو فكل زيادة في معدلات النمو لابد أن تتوافق مع انخفاض نسب البطالة وهو تحليل اقتصادي صحيح في حالات معينة، ويستلزم وجود شروط مبدئية بالنسبة للنمو وبالنسبة لطبيعة البطالة نفسها، ومما يدعم هذا التحليل هو الدراسات القياسية التي تبين طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي وحجم البطالة ومدى تأثير ارتفاع معدلات النمو على انخفاض نسب البطالة، وكذالك مدى تأثير وجود معدلات مرتفعة للبطالة على النمو الاقتصادي، فتحليل الدراسات القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة لا يثير عادة إلى وجود اتجاه عام وموحد، كما لا يمكن إيجاد علاقة

ذات اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي والبطالة، أي أن زيادة النمو يؤدي إلى تخفيض في نسب البطالة بطريقة آلية.[1]

ثانيا: التأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي والبطالة

إن محاولة فهم كيفية التأثير على البطالة يجب أن ينطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنمو، والاستثمار معدل الأجور ونسبة التضخم، وبما أن العوامل السابقة تتدخل فيما بينها وترتبط كلها بالتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية فإن تحليل المتغيرات ينطلق أساسا من ربط البطالة بالتغير الحاصل في قدرات الاقتصاد على التغير، أي مع النمو الاقتصادي باعتباره أهم مقياس لتغيير الاقتصادي الكمي، ولهذا تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة لنمو هي نفسها سياسات القضاء على البطالة في نظر البعض غير أن التحليل الاقتصادي عن طريق المقاربة القياسية بين أن العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي تتغير وفق لعدة عوامل قد تعتبر في بعض الاقتصاديات من العوامل الخاصة، ولذلك يبدو أن ربط بين النمو والبطالة غير دقيق لو اعتمدنا على التحليل القياسي الخاص بكل اقتصاد، كما يمكن استنتاج أيضا أن تصور السياسات الاقتصادية الداعمة لنمو ليست هي نفسها سياسات القضاء على البطالة.

1/ العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة ونسبية تأثيرها فيما بينهم

يبدو الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباطا كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي: **ارتفاع معدل النمو← ارتفاع نسبة التشغيل← انخفاض معدل البطالة**

وتتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب وهو الاعتماد السائد غالبا لدى معظم الاقتصاديين حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوق تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بينما يركز اتجاه أخر أكثر ليبرالية على العرض من خلال دعم ربحية ومردودية المشاريع.

[1] – مختاري فيصل، **العلاقة بين البطالة والتضخم الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية** عنوان الموقع:
Adress URL: HTT://WWW.arab.api.org/images/eraining/programs/1/2004/39.c14.1.pd f>,

إن الاختلاف في طبيعة العلاقة بين النمو المحقق وأثر على البطالة هو الذي يجعل السياسات الاقتصادية في البلدان النامية تفشل في الحد من نسب البطالة رغم تحقيق معدلات نمو نوعا ما مرتفعة، ولعل هذا الأمر هو ما جعل ظاهرة تخفيض نسب البطالة تعاني نوعا من القصور النظري على الأقل من خلال سياسات دعم النمو الاقتصادي التي يفترض بها أن تؤدي إلى تخفيض نسب البطالة، فالنمو الاقتصادي تغير كمي يمكن أن يحدث في اتجاهين، أحدهما مرتبط بزيادة إنتاجية العمل والذي عادة لا يؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية باعتباره ناتج عن تحسن الأداء الإنتاجي لدى العمال الموجودين أصلا، وهذا النوع من النمو لا يوافق عادة مع تخفيض كبير في نسب البطالة، والاتجاه الأخر مرتبط بزيادة كمية في عرض العمل أي خلق مناصب عمل إضافية تؤدي إلى تخفيض في نسبة البطالة حسب طبيعة النمو المحقق فالنمو المرتبط بزيادة الإنتاجية لا يمكن أن يؤدي إلى تخفيض البطالة بنسب كبيرة، وهذا ما يخلق نوع من عدم التجانس في السياسة الاقتصادية، بحيث يتم البحث عن هدفين متناقضين في نفس الوقت، هما زيادة الإنتاجية وتخفيض نسبة البطالة، فارتفاع إنتاجية العمل يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد دون الحاجة إلى توظيف يد عاملة إضافية، غير أن الزيادة الطبيعية في عدد الوافدين الجدد لسوق العمل تشكل ضغط كبير على قدرة الاقتصاد في امتصاص هذه الزيادة.

إن هذه التناقضات في مجال تصور العلاقة بين النمو والبطالة تنعكس على تصور السياسة الاقتصادية المتبعة، هل هي للتخفيض البطالة أم لتحفيز النمو؟ وهل العلاقة المباشرة بين زيادة النمو وانخفاض البطالة تعني بالضرورة أنه لا فرق بين ساسة دعم النمو وتلك الموجهة لقضاء على البطالة؟

ولعل القصور في تصور العلاقة بين النمو وانخفاض البطالة واعتبار أن النمو مهما كانت طبيعته ومصدره يؤدي إلى تخفيض البطالة، يشكل أحد أكبر النقائص في تصور السياسات الملائمة للقضاء على البطالة.[1]

[1] - صلاح الدين كروش، **البحث عن مثلوبة متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المرجع السحري لكالدور(محاولة تطبيقه على الاقتصاد الجزائري)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 100- 101.

ثالثا: توصيف قانون أوكن (Okun's.law).

يعد قانون "أوكن" أحد الأدوات المستخدمة بصورة واسعة من قبل صناع السياسة الاقتصادية لقياس كلفة البطالة ومكاسب النمو الاقتصادي حيث قدم "أوكن" علاقتين تربطان معدل البطالة بالناتج الفعلي في بحثه عام 1962، واللتين أصبحتا مرتبطتان باسم الاقتصادي "Ar hur Okun"، ولقد سمي الارتباط السلبي بين الناتج الداخلي الخام والبطالة بقانون "أوكن" ويتمثل تألق قانون "أوكن" في سهولته إذ تضمن متغيرين اقتصاديين مهمين، حيث يمثل قانون "أوكن" علاقة إحصائية بصورة أكثر من أن يكون ذات ميزة هيكلية للاقتصاد، وكما هو الحال مع أي علاقة احصائية فالعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي يمكن أن تقدر بعده طرق تتمثل الطريقة الأولى في التعبير عن التغير في معدل البطالة كذلك التغير في الناتج الداخلي الخام وكما موضح في الشكل النموذج الأول لقانون "أوكن" كما يلي:

$$\frac{\Delta u}{u} = a + b \times \frac{\Delta y}{y}$$

حيث أن: u: البطالة، y: الناتج الحقيقي، b: معامل أوكن.

وتبين المعادلة الأخيرة أن النسبة(a/b) مدى السرعة التي يحتاجها الاقتصاد للنمو للحفاظ على المستوى المفروض لنسبة البطالة وهذا تسهل تقديرها لأنها تعتمد على إحصاءات الاقتصاد الكلي، في حين تمثل الطريقة الثانية لتحديد معدل البطالة دالة في فجوة الناتج الداخلي الخام، وهي تأخذ العلاقة بين مستوى البطالة والتفاوت فيما بين الناتج الفعلي والناتج المتوقع لهذا عبر "أوكن" عن هذه العلاقة بمعادلة تباين "أوكن" بالشكل التالي:

$$U_t = c + dXgap\ (gdp)$$

حيث أن

gdp: الناتج الداخلي الخام، gap: الفجوة، d: معامل أوكن.

إن المعادلة أعلاه يوجد فيها العديد من المشكلات منها ما يتعلق بالناتج المتوقع والاستخدام الكامل كون بياناتهما لا يمكن الحصول عليها من إحصاءات الاقتصاد الكلي بصورة مباشرة، وقد قاد ذلك الاقتصاديين إلى إجراء تعديلات من خلال اعتماد نموذج "أوكن" الذي يشتق علاقة البطالة بالناتج من دون الاعتماد على تقديرات اتجاه

العام، إذ بجعل معدل البطالة دالة بالناتج الداخلي الخام والمسار الزمني وبالصيغة اللوغاريتمية، ومن الطرق الأخرى طريقة المركبات التي تأخذ في الحسبان تأثير متغيرات أخرى لم يتضمنها قانون "أوكن" في صيغته الأولى وميزة هذه الطريقة هي أن معامل "أوكن" يمكن أن يتغير مع الزمن تبعا للتغيرات في المكونات، ونظرا لطبيعة العلاقات الاقتصادية لديناميكية تم اعتماد الصيغة الديناميكية في هذه الدراسة بتقدير معدل البطالة الحالية كدالة لنمو الناتج مع تباطؤ زمني ومعدل البطالة مع تباطؤ زمني وفق الصيغة التالية:

$$\mu_t = \alpha + \sum_{i=1}^{m} \beta_t \mu_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \gamma_t y_{t-i} - 1 + y_t$$

حيث أن: ut: معدل البطالة Y_t: الناتج الداخلي الخام الحقيقي، (m,n) مدة إبطاء.

وهنا تبين المعادلة الأخيرة أعلاه أثر نمو الناتج على البطالة في المدى القصير من خلال قيمة المعامل Y، ويمكن حساب أثره على المدى البعيد من خلال حساب معاملات الدالة والمعطى بالصيغة التالية:

$$\varphi = \sum_{i=0}^{n} \gamma_i / 1 - \sum_{i=0}^{n} \beta_i$$

ومن هنا يمكن اعتماد عدة طرق في التقدير ومنها طريقة الانحدار الذاتي الموسع لـ Box. Cox، وهذه الطريقة تتطلب مدة زمنية طويلة تتجاوز 30 سنة ومن الطرائق الحديثة التي تعتمد لدراسة العلاقات النسبية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة هي Tidayamamto-test.

المطلب الرابع: علاقة التضخم والنمو الاقتصادي (خان وصنهاجي نموذجا)

إن دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي تلقي اهتماما واسعا من خبراء والاقتصاديين وصانعي السياسات ومحافظي البنوك المركزية وفي كل البلدان سواء المتقدمة أو النامية، وعلى وجه التحديد مسألة ما إذا كان التضخم مفيدا للنمو الاقتصادي أو ضارا له وهذا باستخدام نموذج "خان وصنهاجي" لتحديد عتبة التضخم.

أولا: الإطار النظري لعتبة التضخم والنمو الاقتصادي.

1/ ماهية عتبة التضخم (The Threschold Level Of Inflation): يمكن وصف مستوى عتبة التضخم بأنه نقطة انعطاف التي يكون بعدها نمو الناتج ليس أمثلا، وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن معدلات التضخم في مستوى أعلى من عتبة تضر بالنمو الاقتصادي.[1]

أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي على أنها الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهو الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.[2]

2/ معادلة تقدير عتبة التضخم: سنعتمد في هذه الدراسة على نموذج قياسي "لخان وصنهاجي" لتبيان آثار العتبة في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وذلك وفق معادلة النموذج التالي [3]

$$dLog(y_{it})=\mu_i+\mu_t+y_1 Log(\pi_{it})+y_2 d_{it}{}^{*}[Log(\pi_{it})-Log(\pi^{*})] \quad +O^{t}x_{it}+e_{it} \qquad d_{it}^{\pi^{*}}=\begin{cases}1.....iF\pi_{it}>\pi^{*}\\0.....iF\pi_{it}\le\pi^{*}\end{cases}$$

حيث:(y_{it}) Log d: معدل النمو الحقيقي لGDP، U_i:تأثير الثابت، U_t:تأثير الزمن، Π_{it}: التضخم القائم على مؤشر CPI، Π^{*}: مستوى حد التضخم أو عتبة التضخم، d_{it}:المتغير الوهمي الذي يأخذ قيمة من مستويات التضخم من 0 إلى 1 $d_{it}^{\pi^{*}}$ هذا المتغير ومعامله يمثل كل المتغيرات التفسيرية الأخرى، ومعاملاتها للمتغير التابع والتي تمثل نسبة منه مثل النمو السكاني، الدخل الفردي، معدل نمو التبادل التجاري...إلخ (لكن بعض إضافة Log)، e_{it}: المتغير العشوائي، I: المؤشر المستعرض لجدول بيانات (Panel)، T: وهو مؤشر السلاسل الزمنية من خلال المعادلة (1) تظهر العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم من طرح $Log(\Pi)$ من $Log(\Pi_{it})$ مستمرة حتى مستوى العتبة Π^{*}.

---

[1]– علي يوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970–2009**، مجلة الباحث، عدد11، جامعة أدرار، الجزائر، 2012، ص78.

[2]– لامي محمد، **دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر (1970–2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2011، ص 101.

[3]– علي يوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970–2009**، مرجع سبق ذكره، ص78.

ثانيا: التعارض بين النمو الاقتصادي والتضخم.

هناك آراء متباينة في علاقة النمو الاقتصادي بالتضخم:

- فالبعض يرى أن التضخم يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات وتشجيع الاستثمارات وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي ومن جهة أخرى يوفر التضخم ادخار إجباري يخدم عملية تمويل التنمية، فعندما تقدم الدولة بتمويل العجز في الموازنة العامة بالإصدار النقدي تقوم البنوك التجارية بالتوسع في الائتمان بما يؤدي ذلك إلى رفع الأسعار ويقل الدخل الحقيق للمواطنين ويقل استهلاكهم للسلع والخدمات.
- ويرى البعض الآخر أن التضخم يعوق النمو الاقتصادي لأنه يقلل من حجم المدخرات نظرا لأن النقود تقل قيمتها بمرور الزمن فيزيد الأفراد من الإنفاق ويقللون من الادخار وإذا رغبوا في الاستثمار أموالهم فإنهم يقبلون على المضاربة أو شراء المجوهرات والعقارات، أو الاستثمار في الخارج بدلا من القيام بمشروعات إنتاجية.[1]

[1]– بوزعرور عمار، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية وحالة الجزائر (1990-2005)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص15.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة التحليلية التي قمنا بها في هذا الفصل توصلنا إلي مجموعة من النتائج والتي مفادها كأتي:

يرتكز المربع السحري للسياسة الاقتصادية الكلية على تحقيق أربعة أهداف يكون تسلسلها كالأتي النمو الاقتصادي، العمالة، استقرار الأسعار، التوازن الخارجي. حيث تلعب السياسيات الاقتصادية دور كبير في تحقيق أهدافها وبالتالي تنظيم النشاطات الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، فتشابك العلاقات بينهم من تدفقات حقيقية ونقدية يجعل لها أهمية كبيرة، حيث تعمل هذه السياسات من خلال عدة أدوات ومنه تخصص كل أداة لهدف معين وذلك حسب فعاليتها في تحقيقه، لكن ما قد تتعرض له السياسات الاقتصادية الكلية هو التعارض في الأهداف، فتحقق هدف معين يترتب علية التنازل عن هدف أخر ذي أهمية كبيرة، وبالتالي التأثير على حسن سير الاقتصاد الكلي.

تمهيد

بعد الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية قبل سنة 2000 مع مؤسسات النقد الدولية تم البدء في تحضير الاقتصاد الوطني للدخول إلى مرحلة جديدة وذلك باعتماد على إستراتيجية التنموية، التي تستهدف إلى تعزيز البنية التحتية للاقتصاد لتحسين الخدمات العمومية لأفراد المجتمع وقد تم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال الانفاق العام الذي قامت به الحكومة الجزائرية، غير أنه ومع تزايد المؤشرات الايجابية حول الوضعية المالية للجزائر في المستقبل القريب تم إقرار برنامج تنمية يقوم على عدة محاور رئيسية، وقد كانت البداية بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي الذي جاء عقب ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري شكلا ومضمونا، حيث امتد هذا البرامج على طول الفترة (2001-2004)، ثم برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والممتد على طول الفترة (2005-2009)، وبرنامج الخماسي الممتد على طول الفترة (2010-2014)، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: تحليل برامج تنموية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2014).

المبحث الثاني: انعكاس البرامج التنموية في الجزائر على أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور.

المبحث الأول: تحليل برامج التنموية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2014)

عرفت فترة بداية 2000 ارتفاع في أسعار المحروقات للاقتصاد الجزائري فانعكست على التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية وذلك من التوجهات الكلاسيكية إلى التوجهات الكينزية الرامية إلى دعم الطلب الكلي، وبالفعل تم ذلك من خلال تطبيق مخططات تنموية تمثلت برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وأخير البرنامج الخماسي إلى غاية سنة 2014، حيث خصص للبرامج الثلاثية اعتمادات مالية ضخمة ويتضح أن الحكومة الجزائرية عازمة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تحليل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على طول فترة (2001-2004) ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات الإنتاجية والفلاحية الأخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين مستوى المعيشي وتطبيقا لبرنامج الحكومة فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كافة التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب الشغل وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين في الجزائر فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر، كما ترمي إلى التقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهات.

أولا: التوزيعات السنوية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وأهدافه

1- التوزيعات السنوية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي: لقد جاء هذا البرنامج بمبلغ مالي مقدر بـ 525 مليار دينار جزائري وتم توزيعه على فترات تطبيقية كما يلي:

الجدول رقم (3-1): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المبالغ المالي (مليار دج)	205.40	185.90	113.20	20.50	525
نسبة المبالغ (%)	39.10	35.41	21.56	03.90	100

المصدر: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)، مصالح رئاسة الحكومة .

الشكل رقم(3-1): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

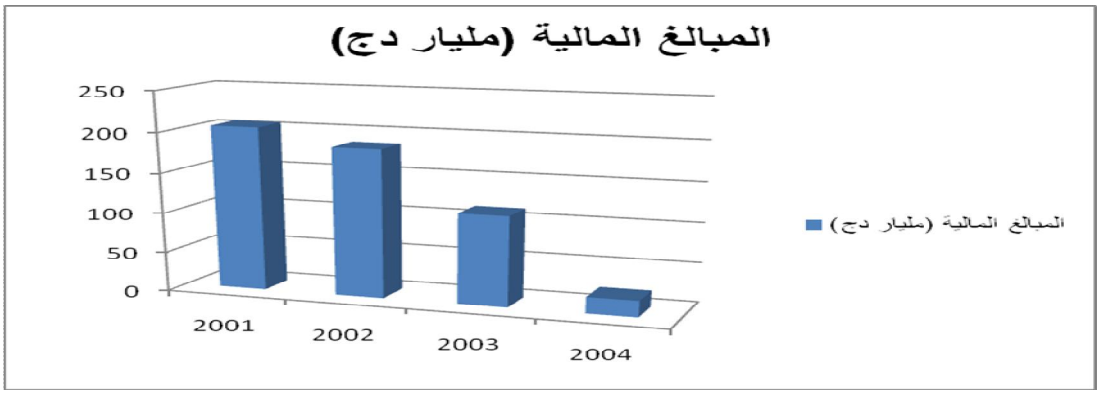

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على معطيات جدول رقم (3-1).

من خلال الجدول نلاحظ أن سنتي 2001و 2002 تأخذان أكبر المبالغ المالية المخصصة في البرنامج، ويعود السبب في ذلك إلى محاولة إعطاء دفعة قوية للبرنامج، ومن جهة أخرى التحفيل في تنفيذ البرنامج وذلك نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني.

2/ أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي: ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:[1]

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛
- فك العزلة عن المناطق النائية؛
- اصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها؛
- تطوير المنشآت الصحية؛
- تحسين ظروف التمدرس لتلاميذ؛
- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية؛
- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
- توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة؛
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطار؛
- تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية الغذائية وهذا بالاعتماد على اصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.

1 – المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية**، الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون، السداسي الأول، 2003، ص 17.

ثانيا: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي

إذا كما سبق فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي يتمثل في سياسة عمومية ذات طابع انفاقي بحيث، وقد تمحورت هذه الأخيرة حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات مقومات هذا البرنامج ورخصه موضحة في الجدول التالي: [1]

جدول رقم (3-2): مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

طبيعة الأعمال	رخص البرنامج (مليار دينار جزائري)					مجموع رخص البرنامج (%)
	2001	2002	2003	2004	2004.2001	
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	ـــ	ـــ	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	03.0	114.2	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	02.0	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	03.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001** ، مرجع سبق ذكره، ص 123.

الشكل رقم (3-2): رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

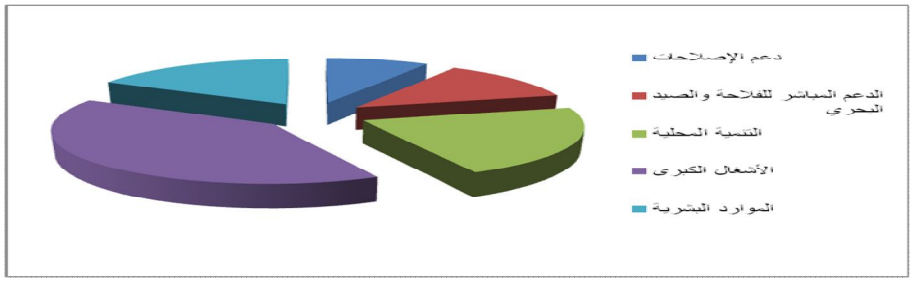

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3-2).

1 – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001** ، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001، ص 122.

من الجدول فإننا نلاحظ ما يلي:

- استحواذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، حيث تم تخصيص ما قيمته 210.5 مليار دينار جزائري خلال مدة البرنامج وقد تم توزيعها بين سنواته حيث أن سنتي 2001 و2002 تأخذان أكبر المبالغ المالية المخصصة للقطاع، وذلك كمسايرة التحويلات في الاقتصاد الجزائري نتيجة السياسات المتبعة، كما أنه لم ينل نصيبه من السياسات التي تم إبرامها مع المؤسسات المالية، النقدية الدولية؛
- الحكومة لم تفعل جانب التنمية المحلية، فهي أخذت حصتها بعد قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بقيمة تقدر بـ 114.0 مليار دينار جزائري خلال مدة البرنامج فالحكومة تسعى إلى تحقيق التوازنات المحلية الجهوية بغرض الرفع من الرفاهية المواطنين وذلك بتحسين مستوياتهم المعيشية؛
- أما فيما يخص الموارد البشرية فقد خصصت لها 90.2 مليار دينار جزائري، وذلك سعيا من الحكومة للاستثمار في رأس المال البشري وذلك من خلال تكوين الإطارات بوضع الدورات التكوينية والبعثات العلمية وغيرها؛
- أما القطاع الفلاحي والصيد البحري فقد تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 65.4 مليار دينار جزائري، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية فهو بذلك مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وما هو إلا تكملة للبرنامج السابق؛
- أما فيما يخص دعم الاصلاحات الاقتصادية فقد خصصت له مبلغ 45 مليار دينار جزائري أي بنسبة تقدر بـ 8.6% خلال فترة تطبيق البرنامج، فالحكومة قد جندت موارد مالية من أجل انجاز البرنامج وبأقل التكاليف والحصول على نتائج مرضية فيتوجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة،[1] وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروع وزعت على النحو التالي:

[1] – بوفليح نبيل، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي، المطبقة في الجزائر الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 12، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر 2012، ص 253.

الجدول رقم:(3-3): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والسيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية، ثنائية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل القاعدية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200

المصدر: بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 195.

الشكل رقم(3-3): التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصاد(2001-2004).

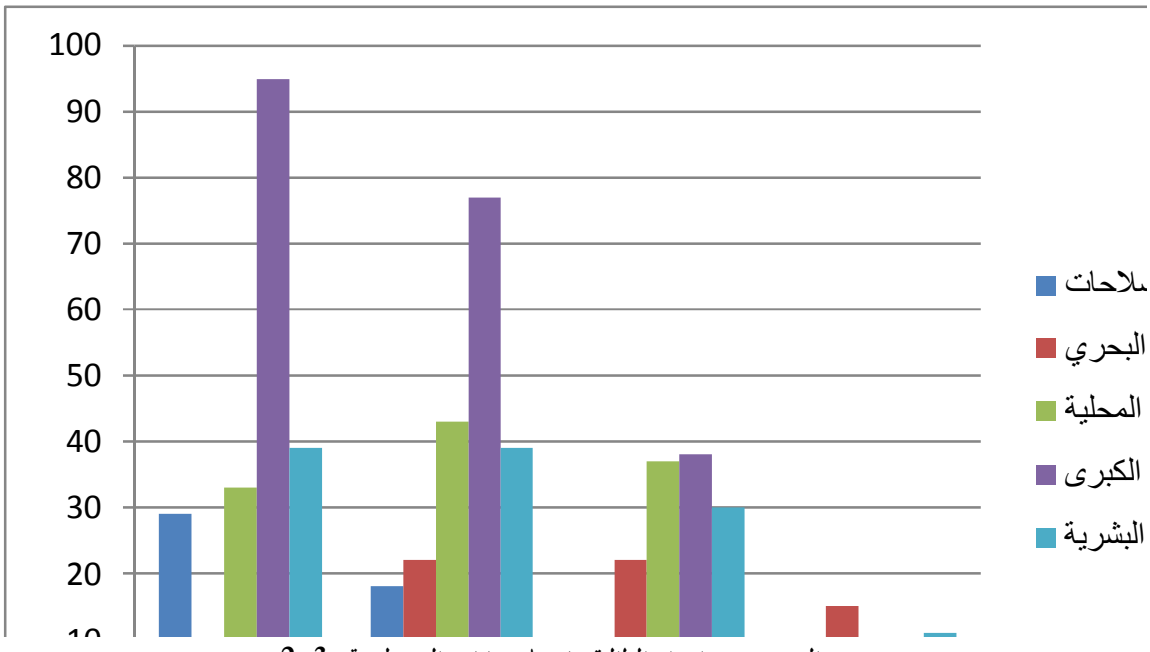

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على بيانات الجدول رقم(3-2).

ثالثا: السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

لقد قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير الجبائية والأحكام المالية وذلك من أجل ضمان التطبيق الجيد لبرنامج الانعاش الاقتصادي وتحقيق النتائج المسطرة لذلك، ويتم تلخيصها فيما يلي:

الجدول رقم (3-4):السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004).

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صناديق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: كريم زرمان ،**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، بسكرة الجزائر، 2010، ص 204.

ما يمكن أن نستنتجه من الجدول هو أنه من أجل الوصول لأهداف التي وضعتها السلطات الجزائرية تم وضع مجموعة من الاجراءات من أجل جعل، المحيط الاقتصادي يلاءم التطورات الراهنة للاقتصاد العالمي، فقد قامت الحكومة الجزائرية بـــ:

- تخصيص موارد مالية من أجل تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسات؛
- الإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال؛
- بالإضافة إلى التحضير لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.[1]

المطلب الثاني: تحليل برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

بعد نهاية برنامج الانعاش الاقتصادي الذي طبقته الجزائر خلال الفترة2001-2004 لم تتوقف هذه الأخيرة عن مواصلة التنمية ودعم النمو الاقتصادي، حيث شهدت سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر وقد رصد له مبلغ مالي يقدر بـ

[1] - كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004**، مرجع سبق ذكره، ص 204.

55 مليار دولار كقيمة أولية وذلك من أجل مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق اقرارها في البرنامج السابق، وفيما يلي نحاول أن نتطرق إلى ما يحويه البرنامج.

أولا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

يهدف البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن أن نوضحها كما يلي:

- استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار ويكون ذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
- مواكبة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي؛
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛
- تحديد وتوسيع الخدمات العامة حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سياسيا واقتصاديا أثر بالسلب على حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع وهذا ما يجعل ضرورة الإسراع في تحديثها وتوسيعها قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في النشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية تعد من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، فعملية تطويرها المتواصل يجنب الندرة فيها عن طريق رفع وترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج؛

- رفع معدلات النمو الاقتصادي حيث يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف سابقة الذكر.[1]

ثانيا: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

وعليه فإن خصائص هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 08 أفريل 2005 إلى اختتامه في 31 ديسمبر 2009 بأنه شهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسعية هذه:

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 377 مليار دج؛
- برنامجا، تكميليا خاصا لفائدة الهضاب العليا صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج؛
- برنامجا تكميليا من 270.000 وحدة سكنية لامتصاص السكنات الهشة صودق عليه في مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج؛
- 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات (2005-2006).[2]

كما أن البنك الدولي يرى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر، حيث أضيف له بعد إقراره البرامج التكميلية السابقة الذكر والموارد المتبقية من برنامج الإنعاش الاقتصادي، والصناديق الإضافية والمقدرة بـ 1191 مليار دج التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.[3]

ثالثا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

لقد شهد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي زيادة واضحة وهامة في المبالغ المخصصة له، وقد تمحور هذا الأخير حول خمس محاور أساسية نبرزها كما يلي.

---

[1] - مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، 16 أكتوبر 2010، الجزائر، 2010، ص 51

-World Bank. Apublic expenditurer vieu. Report N 36270 Vol1 .2007.p 02

[2] - بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية على تقييم البرامج الاستثمارية مقاربة نقدية**، مرجع سبق ذكره، ص ص14 15

[3] - World Bank. **A public expendcturer viexx**. Op. cit. p 02.

الجدول رقم(3-5): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08
تطوير الخدمات العمومية	203.9	04.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02 من الموقع
www.premier- ministre. Gov. Dz

الشكل رقم (3-4):مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

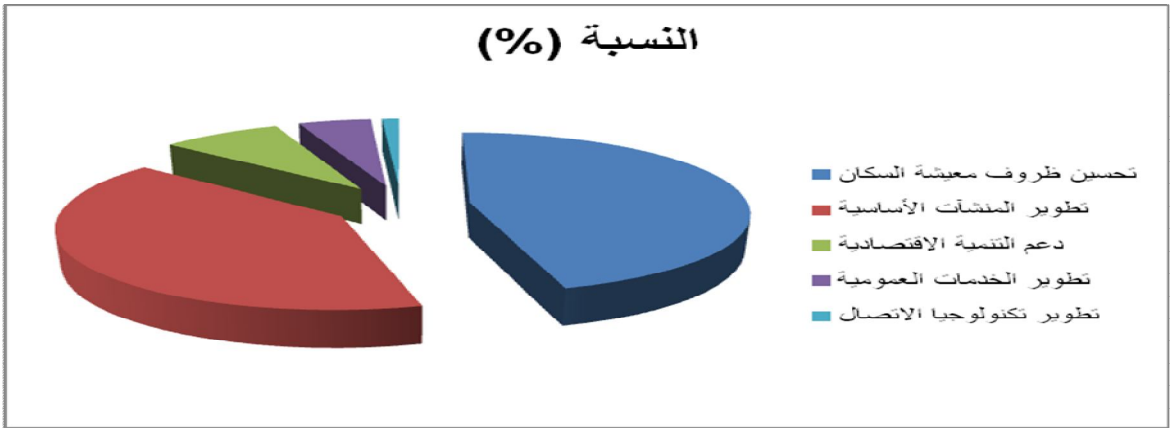

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3-5).

نستنتج أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد سار على نفس منحنى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك لاستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج السابق حيث:

1/ تحسين ظروف معيشة السكان: يحتل هذا المحور المرتبة الأولى من اجمالي المبالغ المالية المخصصة له من البرنامج وذلك بقيمة 1908.5 مليار دج أي بنسبة 45.5% وهو تكملة لما جاء به برنامج الانعاش الاقتصادي في محور التنمية المحلية والبشرية، ويعد

تحسين ظروف المعيشة للسكان عاملا مهما في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاسه على انتاجية عنصر العمل، فقد تم توزيع مبالغ هذا المحور على عدة قطاعات.

حيث استفاد قطاع السكن ومن النصيب الأكبر بقيمة 555 مليار دج ثم يليه قطاع التربية الوطنية بمبلغ 200 مليار دج وذلك في شكل إنشاء المزيد من الأقمار والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ 141 مليار دج لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.[1]

2/ تطوير المنشآت الأساسية: قد احتلت المنشآت الأساسية وتطويرها المرتبة الثانية في البرنامج وذلك بمبالغ مالية تقدر بـ 1703.1 مليار دج وذلك بنسبة 40.5% من اجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج وقد تم توزيع هذه المبالغ المالية على القطاعات التالية

- **قطاع النقل:** تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 700 مليار دج؛
- **قطاع الأشغال العمومية:** تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 600 مليار دج؛
- **قطاع المياه (السدود والتحويلات):** تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 393 مليار دج؛
- **تهيئة الإقليم:** تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 10.15 مليار دج.[2]

3/ دعم التنمية الاقتصادية: خصص لهذا المحور بمبالغ مالية تقدر بـ 337.2 مليار دج وذلك بنسبة 8% من اجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج، من خلال هذا المحور يتم توزيع المبلغ المالي على القطاعات التالية:

- **الفلاحة والتنمية الريفية:** تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 300 مليار دج ذلك من أجل مواصلة جهود الدولة بالنهوض بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية وهذا ما يعكس مكانة القطاع في الاقتصاد الوطني
- **الصناعة:** وهذه الأخيرة تم تخصيص له مبلغ مالي يقدر بـ 13.5 مليار دج وذلك بهدف تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وتطوير الملكية الصناعية؛

---

[1] – صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2014/2001): نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014)، أيام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013، ص 07.

[2] – World Bank. A public expendcturer viexx. Op. cit. p 34 ,37.

- **ترقية الاستثمار:** وهو الأخر تم تخصيص له مبالغ مالية تقدر بـ 4.5 مليار دج وذلك بهدف تهيئة وتطوير مناخ الاستثمار في الجزائر لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية؛
- **الصيد البحري:** تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 12 مليار دج بهدف تطوير القطاع والاستفادة أكثر من الثروات البحرية وزيادة تنويع الدخل؛
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعية التقليدية:** تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 4 مليار دج وذلك من أجل دعم هذا القطاع الحيوي لما له دور في خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل؛
- **السياحة:** تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة سياحية.[1]

4/ تطوير الخدمات العمومية: حيث أن السلطات خصصت مبالغ مالية تقدر بـ 203.9 مليار دج ما نسبة 4.8% من إجمالي مبالغ البرنامج ويكون ذلك بهدف تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية وهذا قصد تدارك التأخر المسجل هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات وقد استهدف ما يلي:

- **العدالة:** هو نظام حساس حيث يمثل الضمان الكامل للأفراد والمؤسسات، فهو بذلك يزيد من الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، فقد تضمن البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية؛
- **الداخلية:** والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية؛
- **التجارة:** إذا أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي جاء هذا البرنامج مغرض تحقيق جملة من الأهداف أهمها إنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود؛
- **المالية:** وذلك من أجل تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.

[1] – Lpid, p 16.

5/ تطـوير تكنلوجيـا الاتصـال: كـان نصـيب هـذا القطـاع مـن إجمـالي المبـالغ الماليـة المخصصة للبرامج ما قيمته 50 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 1.1% حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.[1]

المطلب الثالث: تحليل برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

لقد خصصت الجزائر في هذا البرنامج التنموي طيلة خمس سنوات (2010-2014) غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والذي يقدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دينار جزائري والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات، فالبرنامج يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي وتواصلت في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي دعم هو الأخر ببرامج خاصة أخرى، وفيما يلي تفصيل ما يتعلق بالبرنامج.

أولا: أهداف برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

يهدف البرنامج الخماسي للتنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- القضاء على البطالة في الاقتصاد من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل؛
- دعم التنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية وذلك من خلال تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة؛
- فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروفهم المعيشية ؛
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية؛
- مواصلة الجهود الرامية لتحسين و لتزويد بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛
- المواصلة في تحسين الخدمات العامة؛
- النهوض بالاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم وتطوير البحث العلمي؛[2]

---

[1] – صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2014/2000): نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، مرجع سبق ذكره، ص ص 08، 09.

[2] – بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، وثيقة إلكترونية** ، تاريخ التحميل :2014/04/10

- النهوض بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال؛
- تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه؛
- تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة؛
- تحسين المحيط المالي للمؤسسة؛
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي؛
- تثمين القدرات السياحية والصناعية التقليدية؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.[1]

ثانيا: خصائص برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

من أجل عقبة الإنفاق الحكومي في ظل هذا البرنامج فإن السلطات الجزائرية قامت بوضع مجموعة من الترتيبات لضمان عدم المساس بالأملاك العامة وعدم تبذير المال العام وذلك من خلال:

- **لا** يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنولوجية اقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه؛
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزراء المالية؛
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تبين ضرورة يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني؛
- تعبئة الوكالات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة؛
- تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.
- تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.[2]

ثالثا: مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

برنامج الاستثمارات العمومية الذي تم برمجته للفترة 2010-2014 من قبل السلطات الجزائرية يشتمل على شقين هما:

---

[1] – نفس المرجع.

[2] – بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية على تقيم البرامج الاستثمارية- مقاربة نقدية**- مرجع سبق ذكره، ص ص 17، 18.

الشق الأول: استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

الشق الثاني: إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار[1] وقد تم توزيع المبالغ المالية المخصصة لهذا البرنامج على النحو التالي:

الجدول رقم (3 -6): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014).

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة مليار(دج)	النسب (%)
1-التنمية البشرية - التربية الوطنية والتعليم العالي؛ - - السكن والصحة والمياه؛ - التضامن والشؤون الدينية؛ - -الرياضة والمجاهدين والتجارة؛	10122	49.5
2-المنشآت القاعدية الأساسية: - الأشغال العمومية: الطرقات، الموانئ، المطارات. - النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة، المطارات. - تهيئة الإقليم: المدن الجديدة	6448	31.5
3-تحسين وتطوير الخدمات العمومية: العدالة، المالية، التجارة، العمل	1666	31.16
4-التنمية الاقتصادية: - الملاحة والصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية.	1566	7.7
5-الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)	360	1.8
6-البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	ــــــ	100

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، مرجع سبق ذكره

[1] - بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)** ،مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم(3- 5): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014).

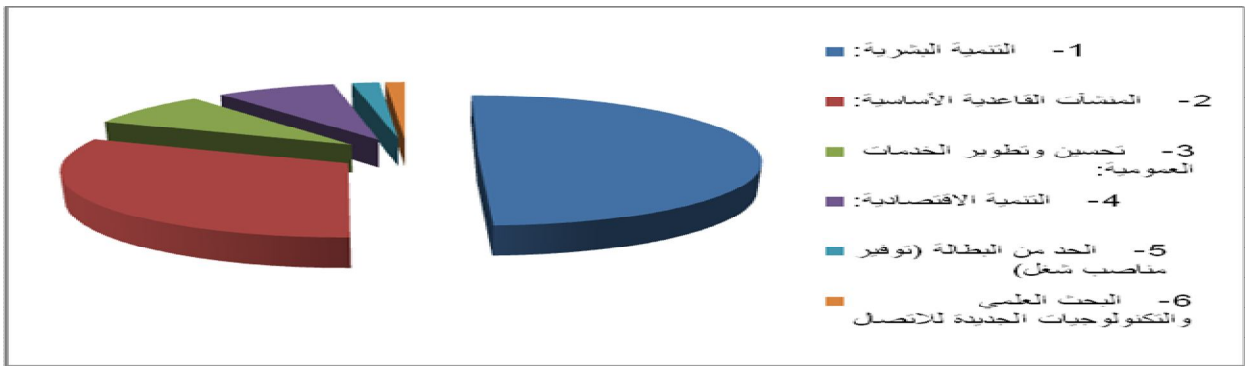

المصدر:من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3-6).

انطلاقا من الجدول نلاحظ أن السلطات الجزائرية قد أولت أهمية كبير للتنمية البشرية على حساب باقي الأنشطة الأخرى وذلك بنسبة بلغت 49.5% من إجمالي مخصصات البرنامج الخماسي والتي قدرت بمبلغ مالي يقدر بـ 10122 مليار دينار جزائري، ليليها قطاع البنية التحتية والذي حظي بنسبة 31.5% وذلك ما يقدر بـ 6448 مليار دج ويمثل ما حظي به القطاعين 81% وما تبقى من مخصصات البرنامج قد وزع بنسب متفاوتة بين كل من تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية والحد من البطالة، والبحث العلمي والتكنولوجيات على التوالي، إذن الحكومة في هذا البرنامج لم تهمل مجال البنية التحتية وواصلت في دعم هذا القطاع لما له من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية وبحث النمو الاقتصادي .

المبحث الثاني: انعكاس البرامج التنموية في الجزائر على أهداف السياسة الاقتصادية لكالدور

لقد طبقت السلطات الجزائرية برامج تنموية طيلة الفترة (2001-2014) والتي كانت في مجملها تهدف إلى إعطاء الاقتصاد الجزائري دفعة قوية، وقد كانت هذه الأخيرة كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، حسب التقارير ودراسات أهل الاختصاص فقد حققت نتائج مقبولة لكن حسب البعض الآخر فقد اعتبرت هذه النتائج ما هي إلا حالة دورية قد كانت نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، وفيما يلي شرح لأهم ما انعكست عليه هذه البرامج على متغيرات المربع السحري لكالدور.

المطلب الأول:أهداف السياسة الاقتصادية في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب كالدور

إن الوقوف على وضعية معدل النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل، توازن ميزان المدفوعات، ومعدلات التضخم على مدى الفترة (2001-2004) والمتزامنة مع إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، مكن من إعطاء نظرة تحليلية من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر. والذي سيتم تمثيلها من خلال مربع كالدور لتلخيص السياسة الاقتصادية ومدى نجاحها في تحقيق النمو المستدام، ورفع مستويات التشغيل بالإضافة إلى دعم مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي بما يحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري.

حيث عمدت الجزائر خلال مرحلة التسعينات إلى اعتبار التحكم في التوازن ميزان المدفوعات وتخفيض معدل التضخم السائد أولوية قصوى، صيغت على أساسها سياسات وإجراءات مكنت الجزائر من التحكم في معدل التضخم وتوازن ميزان المدفوعات، إلا أن تكلفة هذه الإجراءات كانت باهظة فيما يخص معدلات البطالة حيث عانت الجزائر من ارتفاع معدلات البطالة بصورة قياسية كنتيجة أساسية للاستجابة إلى مشروطية صندوق النقد الدولي بهدف استرداد أموال الصندوق بغض النظر عن بقية المؤشرات ومع بداية سنة 2001 طرأت تغيرات جذرية على رؤية السياسة الاقتصادية في الجزائر، حيث أولت أهمية كبيرة لامتصاص معدلات البطالة المتزايدة ونموا اقتصاديا مستدام، وذلك بتنشيط الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة

وهو ما يظهر جليا من خلال مربع كالدور السحري للاقتصاد الجزائري على مدى الفترة (2001-2004) وهذا ما توضحه معطيات الجدول الموالي: [1]

الجدول رقم(3-7): أهداف السياسة الاقتصادية الكلية حسب كالدور خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

المتغيرات الكلية	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الاقتصادي	2.1	4.7	6.9	5.2
معدل التضخم	4.83	1.42	2.6	3.56
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7
التوازن الخارجي	6.19	3.66	7.47	9.25
شكل المربع السحري لكالدور في الجزائر	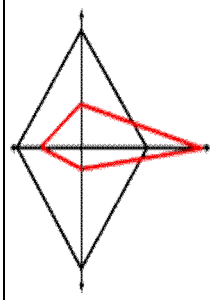	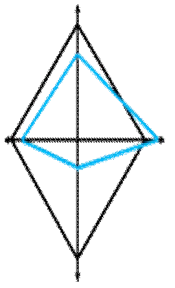	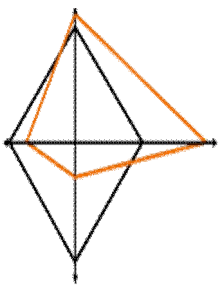	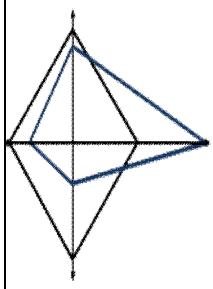

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر.

الشكل رقم (3-6): مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية في برنامج الإنعاش الاقتصادية(2001-2004).

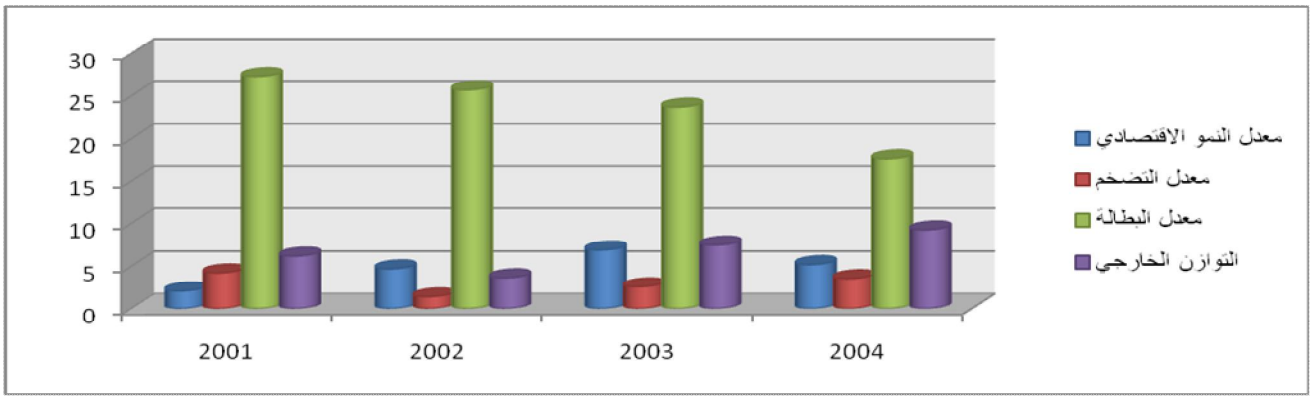

مصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم: (3-7).

[1]-بوهزة محمد، براج صباح، **تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاستها على التشغيل والاستثمارات والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)**، أبحاث المؤتمر الدولي، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدورللاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2014)، أيام 12/11 مارس 2013،جامعة سطيف 1، ص9.

من خلال ملاحظة أشكال المربع السحري لكالدور نلاحظ أشكالها أنها لم تحقق الشكل الأمثل حسب كالدور إلا أنه تم تحقيق نتائج، وجملة ما حققه البرنامج خلال الأربعة سنوات هو:

- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 2.1% سنة 2001 إلى أعلى نسبة له 6.9% خلال سنة 2003، وهذه الأخيرة لم تحقق لمدة طويلة ولكنه كان في حدود التوقعات المدرجة للحكومة فالملاحظ هو أن البرنامج قد حقق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، لكن أكثرها يرجع إل المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات والتي فاقت 40% في تكوين الناتج المحلي؛
- زيادة معدل التشغيل والذي كان نتيجة استحداث 817000 منصب شغل، النتيجة انعكست بانخفاض معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17.7 سنة 2004؛
- انخفاض معدل التضخم من 4.23% سنة 2001 إلى 2.6% سنة 2003 لكن على العموم فهو مرتفع مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق البرنامج والذي يكون نتيجة حتمية للمنطق الكيتري (تدعيم الطلب أي زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الذي لا يقابله زيادة حقيقية في الإنتاج نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر)؛
- وبالموازاة مع ذلك، فإن ميزان المدفوعات استمر في تحقيق فائض تمثل المصدر الأساسي في أهمية الإيرادات الصادرات من المحروقات ضمن هيكل الميزان التجاري الجزائري إذ بلغ نسبته سنة 2001 بما يقارب 6.19؛

المطلب الثاني:أهداف السياسة الاقتصادية في ظل برنامج دعم النمو الاقتصادي حسب كالدور

من أجل مواصلة وتيرة الازدهار التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) استمرت الجزائر في تركيز استراتيجياتها لاستيعاب مشكلة تزايد معدلات البطالة، وذلك من خلال إطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009) ولتلخيص السياسة الاقتصادية في الجزائر ومدى نجاحها في تحقيق أهداف النمو المستدام، ورفع مستويات التشغيل، بالإضافة إلى دعم مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي بما يحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري مكن من إعطاء نظرة تحليلية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، والتي سيتم تمثيلها من خلال مربع كالدور.[1]

[1]- نفس المرجع، ص 10.

وهذا ما توضحه معطيات الجدول الموالي.

الجدول رقم(3-8): أهـــداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور خلال برنامج التكميلي دعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

المتغيرات الكلية	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
معدل التضخم	1.64	2.33	3.56	4.86	5.74
معدل البطالة	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2
التوازن الخارجي	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86
شكل المربع السحري لكالدور في الجزائر	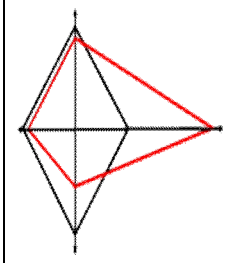	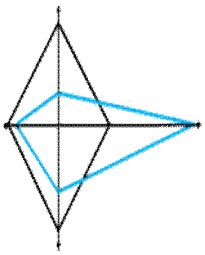	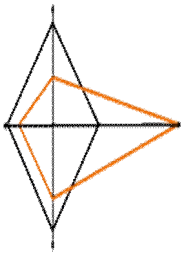	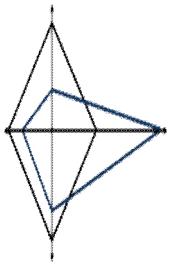	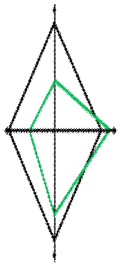

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر.

شكل رقم (3-7): مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية في برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009).

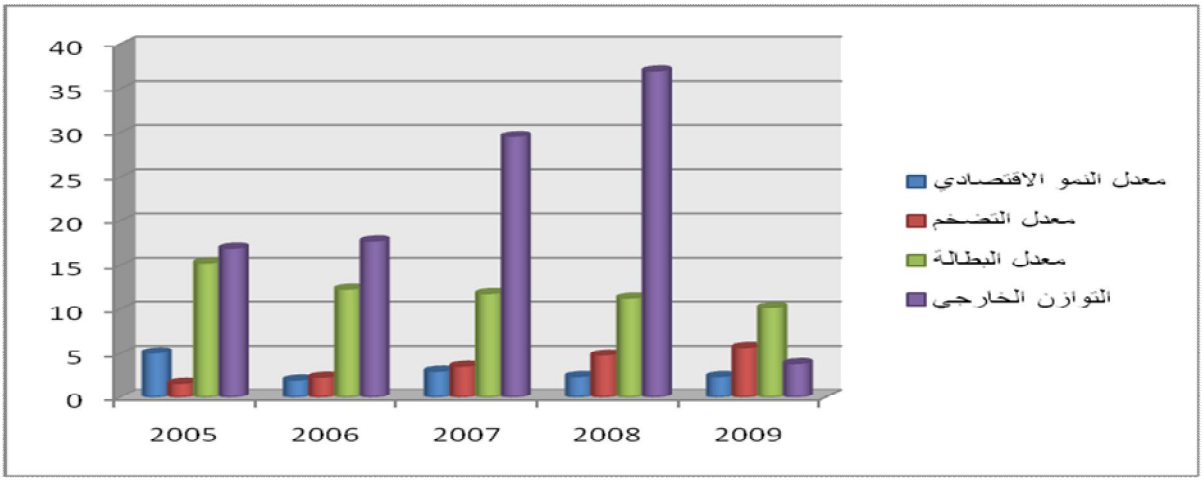

المصدر من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(3-8).

من خلال الأشكال وخاصة أشكال المربع السحري حسب كالدور فإن السياسة الاقتصادية لم تصل إلى الأمثلية في تحقيق أهدافها إلا أنها قد حققت جملة من النتائج الجيدة أهمها في إطار استكمال تنفيذ أهداف الجزائر الرامية إلى إنعاش معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستويات التشغيل، فإن برنامج دعم النمو مكن الجزائر من :

– أما معدلات النمو الاقتصادي المحققة، فقد شهدت تراجعا سنة 2009، وذلك مقارنة مع السنوات 2007 و2005 وفق لما يوضحه مربع كالدور للفترة (2005– 2009) ، وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الأزمة المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي؛

– استيعاب مشكلة البطالة نسبيا، حيث تراجعت معدلاتها من 27.3% سنة 2001 لتستقر عند حوالي 10.2% سنة 2009 وعلى العموم فإن معدلات البطالة في ظل هذا البرنامج في تراجع مستمر ؛

– ارتفعت معدلات التضخم لتبلغ سنة 2009 أقصى قيمة لها على مدى العشر سنوات الأخيرة وذلك بمعدل 5.74 ليتأكد بذلك إنطباق تفسير منحنى فيليبس على الاقتصاد الجزائري؛

– إن ميزان المدفوعات استمر في تحقيق فائض تمثل مصدره الأساسي في أهمية إيرادات الصادرات من المحروقات ضمن هيكل الميزان التجاري الجزائري.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي حسب المربع السحري لكالدور

ربما لا تختلف قراءة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010–2014) عما هو مسجل في السنوات العشر الماضية، وذلك على الرغم من مواصلة الجزائر للتوسع في الإنفاق العمومي (زيادة الحكومي في سنة 2011 بحوالي 25% مقارنة بسنة 2010 وذلك بإطلاق برنامج توطيد النمو، ومن هذا المنطلق يمكن توضيحه في الجدول التالي والمتمثل في أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور خلال برنامج التنمية الخماسي (2010–2014) .

جدول رقم (3-9): أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور خلال برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

المتغيرات الكلية	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي	3.5	2.35	3.1	2.8	3.6
معدل التضخم	3.9	4.5	8.9	3.5	4.3
معدل البطالة	10	9.8	9.7	9.3	9.8
التوازن الخارجي	7.02	10.22	8.48	2.88	2.84
شكل المربع السحري لكالدور في الجزائر	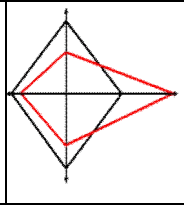	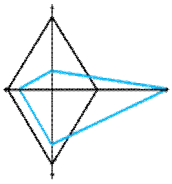	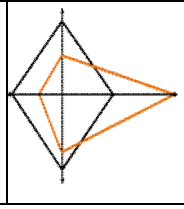	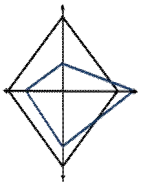	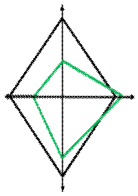

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر

شكل رقم (3-8): مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية في برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

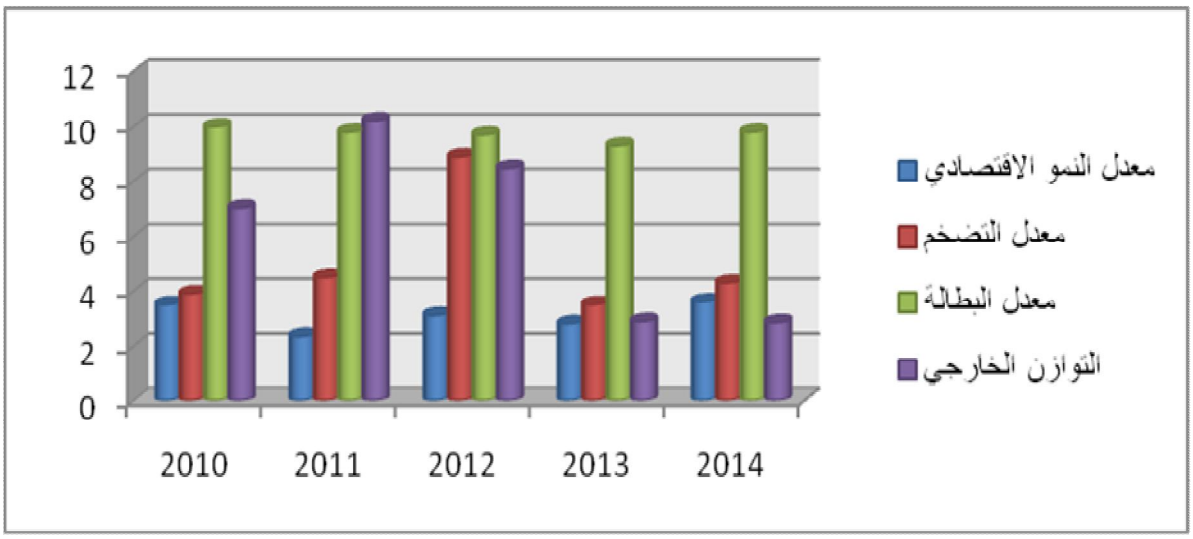

المصدر من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم(3- 9)

من خلال أشكال المربع السحري حسب كالدور فإن السياسة الاقتصادية لم تصل إلى الأمثلية في تحقيق أهدافها إلا أنها قد حققت جملة من النتائج أهمها.

- تذبذب معدل النمو الاقتصادي من 3.5% سنة 2010 إلى أقل نسبة في سنتي 2011 و2013 على التوالي بنسبة 2.35% و 2.8% أما في سنة 2014 فارتفع معدل النمو إلى

3.6% ، فالملاحظ هو أن البرنامج قد حقق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، لكن أكثرها يرجع دائما إلى المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات والتي فاقت 40% في تكوين الناتج المحلي.

– أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد كانت النتائج واضحة حول مقصود الحكومة والعازمة على تخفيض معدلات البطالة، وكان ذلك مواصلة لما جاء به البرنامجين السابقين بخصوص الرفع من معدل التشغيل، فقد تم تسجيل انخفاض معدل البطالة من 10% سنة 2010 إلى 9,3% سنة 2013 ؛

– أما معدل التضخم فقد ارتفعت في سنتي 2010–2012 بنسبة 3.9% و 8.9% على التوالي ويرجع ذلك بالأساس إلى ضخامة البرنامج والذي نشأ عنه إصدارات جديدة للكتلة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع الأسعار العالمية التي تسبب في استيراد التضخم من الخارج نتيجة التدعيم الكبير للطلب الكلي ثم بدئ في الانخفاض في سنتي 2013، 2014 بنسبة 3.5 و 4.3 على التوالي.

– أما بالنسبة للتوازن الخارجي فقد تم تسجيل تراجع كبير في الفائض المحقق مقارنة ببرنامج دعم النمو الاقتصادي، فقد تم تسجيل 10,22% سنة 2011 ليصل إلى 2,84% سنة 2014، ويرجع السبب في ذلك إلى:

1/ تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما انعكس على العوائد البترولية للاقتصاد الجزائري والذي تمثل أكثر من 95% فيه صادرات المحروقات، وهذا ما يفسر تراجع حجم الصادرات ؛

2/ زيادة الطلب المحلي على السلع الخارجية نتيجة لعجز الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية الطلب المحلي وهذا ما يفسر زيادة حجم الواردات ؛

تراجع قيمة الدولار مما أدى إلى تحمل الاقتصاد الجزائري فاتورة تراجع عوائد الصادرات

المطلب الرابع: تقييم توجهات للسياسة الاقتصادية وانعكاسها على أهدافها حسب كالدور

إن النتائج المتواضعة نسبيا والمحققة بفترة الدراسة (2001– 2014) مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة تمكن من القول بأن السياسة الاقتصادية التوسعية في الجزائر تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر بحيث يكون له أثر قوى على التشغيل والتنمية الشاملة في البلاد ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعية المفرطة للخارج.

أولا: النمو الاقتصادي

بالرغم من التحسن الذي عرفه النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أنه يبقى هشا، ولا يتم التعويل عليه كثيرا خصوصا في مجالي التنمية والتشغيل، ونقطة الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات تتمثل في القطاع الصناعي والتي كان متوسط نموه خلال هذه الفترة 2,6% وهي مساهمة تبقى ضعيفة ومتذبذبة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فهذا القطاع هو بمثابة المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، فضلا عن طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون أن التنمية الصناعية تعد المظهر البارز والمميز للنمو الاقتصادي، وباعتبارها من محفزات القطاعات الأخرى ومصدرا للرقي التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع.[1]

ثانيا: البطالة

يعد التوجه الكينزي حول التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية في دعم الطلب الكلي كآلية لتنشيط سوق العمل من أهم ما قامت علية الخطط التنموية في الاقتصاد الجزائري للفترة(2001-2014)، فالزيادة التوسعية للإنفاق العام كان في مجملها محاولة خلق مناصب شغل جديدة من خلال تشجيع الاستهلاك وبالتالي محاولة تلبية الطلب المتزايد من خلال زيادة حجم الإنتاج الذي يستدعي توظيف عمال وعليه زيادة مستوى التشغيل. وتشير الإحصائيات إلى أن الزيادة الكبيرة في مستوى الإنفاق العام قد رافقها زيادة مستوى التشغيل، فبعد أن وصل معدل التشغيل سنة 2000 إلى 68% فقد قفز إلى 90% سنة 2010 مع بداية تطبيق البرنامج الخماسي، وهذا يدل على التوجه الصريح للسياسة الاقتصادية في الجزائر خلال البرامج التنموية. فالملحوظ حول فاعلية السياسة الاقتصادية هو انه حققت نجاحا إلى حد ما في الحد من البطالة وزيادة مستويات التشغيل، وقد جسدت في خلق مناصب شغل جديدة من خلال:

1/ تدعيم المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة؛

2/ تدعيم المشاريع القديمة وتنميتها وخاصة التي تساهم في خلق الثروة؛

[1]- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001-2009)** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 225 - 226 .

3/ خلق مناصب شغل من خلال عقود ما قبل التشغيل والشبكة الاجتماعية ومشاريع الجزائر البيضاء.

ثالثا: التضخم

تهدف السياسة الاقتصادية إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، فالبرغم من محاولة الجزائر لضبط التضخم إلا أنها فشلت إلى حد ما ويرجع ذلك إلى أن التضخم في الجزائر لا يفسر بعوامل نقدية فقط، وعليه فإنه على العموم يرجع إلى:

التضخم الناتج عن أسعار الواردات في المواد الغذائية وهو التضخم المستورد ؛

- التضخم الناشئ عن الإنفاق الحكومي الكبير في مجال دعم المواد الأساسية ؛

- النمو في الكتلة النقدية، فقد عرفت هذه المرحلة التنموية نمو ملحوظ في الكتلة النقدية على حسب ما ورد في إحصائيات بنك الجزائر، والسبب الأساسي في ذلك هو تزايد الأرصدة النقدية الصافية لتنفيذ البرامج التنموية الحالية.

رابعا: التوازن الخارجي

إذا كان إتمام المعاملات الاقتصادية الدولية يترتب عليه حقوقا والتزامات بين الدول المختلفة، فان الحكومات تقوم بإعداد سجل منظم لبيان نتيجة هذه المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة معينة وبين الدول الأخرى. وقد تعددت التعاريف حول ميزان المدفوعات، إلا أنها تصب في معنى واحد وذلك أن ميزان المدفوعات لا يزيد عن كونه "بيانا حسابيا يجري فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية، والتي تتم بين المقيمين في بلد معين- وبين المقيمين في البلدان الأجنبية خلال فترة زمنية معينة- غالبا ما تكون سنة"[1]. نسجل أنّ هناك حالة من تسجيل الفائض المتنامي في رصيد هذا الأخير، وذلك خلال برامج التنمية 2001- 2014، والسبب في ذلك هو زيادة عائدات النفط. ما يمكن أنّ نستنتجه هو أنّ حالة ميزان المدفوعات الجزائري تتوقف على ميزان العمليات الجارية، والذي بدوره يعتمد على التغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات، حيث أنّ أسعار هذه الموارد متغيرات خارجية بالنسبة للاقتصاد الجزائري نتيجة عدم التحكم فيها محليا، مما يدل على عدم استقرار ميزان المدفوعات الجزائري رغم ما يحققه من فوائض.

فالملاحظ هو أن حجم الواردات قد ارتفع بشكل ملحوظ فقد قفز من 9,4 مليار دولار سنة 2001 إلى 37,9 مليار دولار مع بداية تطبيق المخطط الخماسي للتنمية، فقد تزايد

[1]- أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص ص:485- 486.

الواردات على نحو أكثر من 300% خلال برامج التنمية الاقتصادية، فهذا يدل على أن تلبية الطلب المحلي كان أثرة من القطاع الخارجي مما يدل على ضعف الإنتاج المحلي من جهة وعدم قدرته على استيعاب الطلب الكبير، وهذا ما ضيع فرص كبيرة على الاقتصاد المحلي في خلق فرص عمل أكبر مما يؤدي إلى تخفيض أكبر لمعدلات البطالة ومعدلات نمو اقتصادي أكبر.[1]

[1]– محمد كريم قريف، محمد طاهر سعودي، **السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 339.

خلاصة الفصل الثالث:

إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة حجم هذه الأهداف ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد السياسات الاقتصادية في الجزائر تحقيق أهداف واقعية وقابلة لتحقيق، بالإضافة إلى تقليل عدد هذه الأهداف إلى أقل قدر ممكن باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية وهذه السياسات من خلال تركيز مختلف المشاريع والعمليات ضمن قطاعات محددة ، ومن هذا المنطلق يشير التحليل الظرفي لمؤشرات الاستقرار الكلي لاقتصاد الجزائري أن هناك تحسن تدريجي فيما يخص معدل النمو الاقتصادي المحقق وتراجع نسبة البطالة فضلا عن الوضعية المستقرة لميزان المدفوعات على إثر تواصل الفائض المحقق على مدى الفترة المدروسة وذلك على الرغم من تذبذبه وبالنظر إلي الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري نستنتج أنه لا يزال يعتمد على قطاع المحروقات بنسبة 97% وهذا مما أدى إلى انكماش في النمو الاقتصادي وهو ما يمكن أن يؤثر سلبا على مستويات التنمية البشرية بصورة عامة .

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة

الاقتصادية و الكلية

الفصل الثاني

الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية الكلية حسب المربع السحري لكالدور

فهرس

المحتويات

خاتمة عامة

قائمة

المصادر والمراجع

مقدمة عامة

فهرس

الجداول و الأشكال

الفصل الثالث

تحليل أهداف حسب المربع السحري لكالدور في الجزائر

ملخص:

حاولنا من خلال الدراسة تشخيص الاقتصاد الجزائري بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية قبل سنة 2000 حيث انتهجت سياسة اقتصادية ارتكزت في مضمونها على دعم الطلب الكلي على حساب العرض الكلي، وهذا ما قد يكون له أثر على أهداف السياسة الاقتصادية لما يعرف بالمربع السحري لكالدور، حيث يتعلق ذلك بالنمو الاقتصادي و الاستقرار في الأسعار و التشغيل والتوازن الخارجي فضعف الجهاز الإنتاجي قد يطرح العديد من التساؤلات حول تلبية الطلب الكلي المحلي مستقبلا وأثار السلبية على الأسعار والاستيراد و بالتالي على التوازن الخارجي من جهة و من جهة أخرى من مستويات النمو الاقتصادي خارج المحروقات و التشغيل في المدى الطويل خاصة في ظل تدهور أسعار المحروقات و تآكل احتياطات الصرف.

الكلمات المفتاحية:

- السياسة الاقتصادية الكلية؛ – المربع السحري؛
- تعارض أهداف السياسة الاقتصادية الكلية؛ – البرامج التنموية؛

Résumé:

A partir de l'étude, nous avons tenté de diagnostiquer l'économie algérienne après les réformes économiques entreprises par le gouvernement avant l'année 2000 ; elle a mené une politique économique basée en son fond sur le soutien de la demande globale au détriment de l'offre globale ; ce qui peut avoir un impact sur les objectifs de la politique économique, connu sous le nom du carré magique de Kaldor, qui concerne la croissance économique et la stabilité dans les prix, l'emploi et le solde extérieur ; La faiblesse du dispositif de production pourrait poser une multitudes de questions sur la réponse ultérieure à la demande globale locale et les effets néfastes sur les prix et les importations et par la suite sur le solde extérieur, d'une part, et les niveaux de croissance économique en dehors des produits combustibles et l'emploi dans le long terme notamment à l'ombre du déclin des prix des produits combustibles et la corrosion des réserves de change.

Mots clés :- La politique économique globale -Le carré magique- L'opposition de la politique économique globale – les programmes de développement

أولا: فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	عناصر السياسة الاقتصادية.....	10
(2-1)	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش.....	13
(3-1)	مسار سياسة التوقف ثم الذهاب.....	14
(4 -1)	أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور.....	16
(5-1)	يوضح تأثير عمليات السوق المفتوح على عرض النقد وسعر الفائدة.....	21
(1-2)	فئات المجتمع (من الباطالون).....	37
(2-2)	هيكل ميزان المدفوعات.....	47
(3-2)	الافتراض الخاطئ والصحيح للسياسة النقدية والسياسة المالية مقاربة "مندل".....	52
(4-2)	التوازن في الأسواق الثلاثة ومناطق اللاتوازن.....	54
(5-2)	منحنى فيليبس.....	56
(1-3)	التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004).....	69
(2-3)	رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004).....	70
(3-3)	التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصاد(2001-2004).....	72
(4-3)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).....	76
(5 -3)	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014).....	82
(6-3)	مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية في برنامج الإنعاش الاقتصادية(2001-2005).....	84
(7-3)	مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية في برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	86
(8-3)	مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية في برنامج التنمية الخماسي(2010-2014).....	88

ثانيا: فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	المقارنة بين السياسة الظرفية والسياسات الهيكلية.....	14
(1-2)	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.....	36
(2-2)	التغير في الدخل الوطني وسعر الفائدة والعودة إلى التوازن.....	54
(1-3)	التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004).....	68
(2-3)	مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).....	70
(3-3)	التوزيع القطاعي لمشاريع لمخطط دعم الإنعاش الاقتصاد(2001-2004).....	72
(4-3)	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004).....	73
(5-3)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).....	76
(6- 3)	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014).....	81
(7-3)	هداف السياسة الاقتصادية الكلية حسب كالدور خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).....	84
(8-3)	أهـــداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور خلال برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).....	86
(9-3)	أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور خلال برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).....	88

جامعة محمد بوضياف – المسيلة–

كلية/ العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم/ العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

تخصص: مالية ونقود

فرع: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

دراسة تحليلية لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية

حسب المربع السحري لكالدور

حالة الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التنمية (2001-2014)

من إعداد الطالبة: أحلام جودي

تاريخ المناقشة: 2016/05/30

أمام اللجنة المكونة من:

- سنوسي علي ، أستاذ محاضر.....جامعة محمد بوضياف.....رئيسا
- محمد صلاح أستاذ محاضر .....جامعة محمد بوضياف.....مشرفا و مقررا
- سعودي عبد الصمد، أستاذ مساعد.....جامعة محمد بوضياف.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾
النمل: ١٩
فجر

إهداء

الحمد الله الذي هدانا إلى سواء السبيل وجعلنا من عباده المسلمين، وصلى الهم على حبيبك الهادي الأمين

بادئ ببدء أهدي ثمرة جهدي هذا وعملي إلى:

القلب الذي برحمته رعاني ...إلى التي سهرت من أجلي الليالي...إلى التي أنارت لي دربي إلى أجمل زهرة تفتحت...لى أمي الحنونة أطال الله في عمرها.

إلى الذي صارع وكافح في بحر الدنيا من أجل مستقبل يصنعه لي، إلي الذي رباني على الأخلاق وعلمني التضحية لبلوغ الأهداف ، إلى من يعطيني بدون أن ينتظر مني مقابل ، إلى الذي حبه غرس في قلبي وثقته في جبيني أبي العزيز خفضه الله

إلي روح جدي وجدتي الطاهر تغمدهما الله برحمته

إلى منبع الحنان وأمال جدتي حليمة وجدي بلعباس أطار الله في عمرهما

إلي الوجه المفعم بالبراءة ولمحبته أزهرت أيامي وتفتحت براعم الغد الكبيدة

إلى من جمعني وإياهم سقف واحد وكانوا أحسن عون أفضل دعم أخواتي

حبيبة، إيمان ، أميرة وإلي الأخت التي لم تلدها أمي عزيزة

إلى توأم روحي ورفقاء دربي إلى من إليهم أشتاق وأحن إخوتي عبد الباسط وعباس وعبد العزيز

إلى الغالية التي كانت دوما سند لي في حياتي، إلى من كانت أجمل وأروع ما في الوجود عمتي ربيعة ونشكر ممدود إلى زوجها جمال والبنت الكتكوتة سندوسة

إلى مناطق الأمل ومستقبل الأمل رفع الله أقدامهم ويسر دربهم أعمامي دراجي وبشير وزوجاتهم وأخوالي وزوجاتهم وخالاتي ونخص بالذكر ليندة وعودة إلي زينة الحياة الدنيا " صالح، خولة، خالد، محمد، رحمة، سيرين، كوثر،عبد الحميد ، يسمين ،عبدو ، عبد الفتاح، عمار، مريم.....

إلي ينابيع الصبر والتفاؤل والأمل " نور الدين ، ناصر وابنته أنفال "

إلى من أعتز بصحبهم" فريدة، زينب، عائشة، نسرين، حبيبة، ليلي، سهام، عيدة ، عزيزة،.....

إلي كل من يحمل لقب جودي وإلي كل من أحب أحلام وحملته في قلبها ولم يخطه قلمها إلى كل من جمعني بهم مشعل المعرف زملائي وزميلاتي 1996 إلى غاية 05/30 2016على الساعة 09 صباحا .

أحلام

شكر وعرفان

الشكر والحمد الله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

ألهم لك الشكر فزدني علما، الهم أسألك علما نافعا وعملا متقبلا ورزقا غير منقطع

لا يشكر الله من لا يشكر الناس، أتوجه بأسمى عبارات الشكر الجزيل والثناء الجميل والمديح الأصيل إلى الدكتور محمد صلاح على كل ما قدمه لي من توجيه ونصح وإرشاد ، كما أشكره على صبره وصرامته معي طيلة فترة إنجازي لهذا العمل ونخص بالذكر زينة الحياة الدنيا "معاذ "" مريم"

فجزاك الله عني كل خير

الشكر ممدود إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة مناقشة هذه المذكرة وبذل الجهد في قراءتها وتقويمها وإبداء الملاحظات العلمية

"سعودي عبد الصمد ""سنوسي على "

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كلية العلوم الاقتصادية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة من أساتذة والمسؤولين والإداريين والعمال .

ونشكر كل طاقم مكتبة حسين لخدمات الإعلام الآلي ،وكل من ساعدني من بعيد أو من قريب بالقليل أو بالكثير

نسأل الله أن ينفع بهذا العلم المتواضع إخواننا من رواد العلم بما بذلناه فيه من جهد ونسأله أن يوفقنا في أعمال أخرى أن شاء الله

أحلام

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير.	I
إهداء.	II
ملخص.....	III
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول والأشكال.	V
مقدمة عامة.....	أ – و
الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الاقتصادية الكلية	28-7
تمهيد	08
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة الاقتصادية الكلية	09
المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية.....	09
المطلب الثاني: مراحل إعداد السياسة الاقتصادية الكلية.....	10
أولا: تحديد الأهداف	11
ثانيا: تحديد البدائل.....	11
ثالثا: تحليل البدائل.....	11
رابعا: اختيار الوسائل.....	12
المطلب الثالث: أنواع السياسة الاقتصادية الكلية.....	12
أولا: السياسة الاقتصادية الظرفية.....	12
ثانيا: السياسة الاقتصادية الهيكلية.....	14
المطلب الرابع: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.....	15
أولا: البحث عن النمو الاقتصادي.....	15
ثانيا: تحقيق التشغيل الكامل.....	15

ثالثا: التحكم في التضخم.....	15
رابعا: تحقيق التوازن الخارجي.....	16
المبحث الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية الكلية	17
المطلب الأول: السياسة النقدية مفهومهـــا وعلاقتـــها بالسياســـة الاقتصاديـــة	17
أولا: مفهوم السياسة النقدية و أهدافها.....	17
ثانيا: أدوات السياسة النقدية.....	19
ثالثا:علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية.....	21
المطلب الثاني: السياسة المالية مفهومها وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية.....	22
أولا: مفهوم السياسة المالية و أهدافها.....	22
ثانيا:أدوات السياسة المالية.....	23
ثالثا :علاقة السياسة المالية بالسياسة الاقتصادية.....	24
المطلب الثالث: السياسة التجارية مفهومها وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية.....	25
أولا:مفهوم السياسة التجارية وأهدافها.....	25
ثانيا: أدوات السياسة التجارية.....	26
ثالثا :علاقة السياسة التجارية بالسياسة الاقتصادية.....	27
خلاصة الفصل الأول.....	28
الفصل الثاني: الأهداف الكبرى لسياسة الاقتصادية الكلية حسب المربع السحري لكالدور	65-29
تمهيد.....	30
المبحث الأول: دراسة أهداف السياسة الاقتصادية الكلية	31
المطلب الأول: النمو الاقتصادي كهدف لسياسة الاقتصادية كلية.....	31
أولا: مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه.....	31
ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية وإستراتيجيتها.....	35

المطلب الثاني: البطالة كهدف لسياسة الاقتصادية الكلية.....	36
أولا: مفهوم البطالة وطرق قياسه	36
ثالثا: أنواع البطالة.....	39
المطلب الثالث: التضخم كهدف لسياسة الاقتصادية الكلية.	40
أولا: مفهوم التضخم.....	40
ثانيا: مؤثرات الأسعار و قياس التضخم.....	43
المطلب الرابع: ميزان المدفوعات كهدف لسياسة الاقتصادية الكلية	44
أولا: مفهوم ميزان المدفوعات.....	44
ثانيا: تحليل التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	47
المبحث الثاني: التعارض بين أهداف السياسة الاقتصادية الكلية	50
المطلب الأول: مقاربتي تحديد الأدوات والسياسات لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية ومناطق التوازن واللا توازن.....	50
أولا: آلية تحديد الأدوات لتحقيق الأهداف من خلال مقاربة "Tinbergen–Meade".....	50
ثانيا: آلية تخصيص السياسات للأهداف من خلال مقاربة "مندل".....	51
ثالثا: مناطق التوازن واللا توازن في الاقتصاد الوطني.....	53
المطلب الثاني: علاقة التضخم بالبطالة (منحني فيليبس)	54
أولا: تحليل منحني فيليبس.....	55
ثانيا: الانتقادات الموجهة لمنحنى فيليبس.....	56
المطلب الثالث: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي (قانون أوكيون)	57
أولا: تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.....	58
ثانيا: التأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي والبطالة.....	59
ثالثا: توصيف قانون أوكن (Okun's.law)	61
المطلب الرابع: علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي (خان وصنهاجي نموذجا)	62

أولا: الإطار النظري لعتبة التضخم والنمو الاقتصادي.....	63
ثانيا: التعارض بين النمو الاقتصادي والتضخم.....	64
خلاصة الفصل الثاني.....	65
الفصل الثالث: تحليل أهداف السياسة الاقتصادية حسب المربع السحري لكالدور	66-93
تمهيد.....	67
المبحث الأول: تحليل برامج التنموية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2014)	68
المطلب الأول: تحليل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	68
أولا: التوزيعات السنوية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وأهدافه.....	68
ثانيا: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي.....	70
ثالثا: السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.....	73
المطلب الثاني: تحليل برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)	73
أولا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)	74
ثانيا: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)	75
ثالثا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	75
المطلب الثالث: تحليل برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	79
أولا: أهداف برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	79
ثانيا: خصائص برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	80
ثالثا: مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	80
المبحث الثاني: انعكاس البرامج التنموية في الجزائر على أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور	83
المطلب الأول: أهداف السياسة الاقتصادية في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب كالدور.....	83
المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية في ظل برنامج التكميلي دعم النمو الاقتصادي حسب كالدور.....	85

المطلب الثالث: أهداف السياسة الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي حسب المربع السحري لكالدور	**87**
المطلب الرابع: تقييم توجهات للسياسة الاقتصادية وانعكاسها على أهدافها حسب كالدور	**89**
أولا: النمو الاقتصادي	**90**
ثانيا: البطالة	**90**
ثالثا: التضخم	**91**
رابعا: التوازن الخارجي	**91**
خلاصة الفصل الثالث	**93**
خاتمة عامة	**95**
قائمة المصادر و المراجع	**101**

1/ قائمة المراجع باللغة العربية

أ/الكتب

1- أحمد فريد مصطفى وآخرون، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**،مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

2- أحمد بركات، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2014.

3- أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الدار الجامعية بيروت، 1990.

4- أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، الأردن، عمان، 2003.

5- إسماعيل محمد دعيس، **السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، أردن، 2012.

6- ألقا ابراهيم محمد، **سعر الصرف بين النظرية و التطبيق**، دار النهضة العربية القاهرة، 1992.

7- إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

8- بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة 2007.

9- بن عزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2008.

10- بن عصمان محفوظ، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر و التوزيع عنابة، 2003.

11- تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004.

12- جمال خريس، أيمن أبو خضير، **النقود والبنوك**، دار ميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.

13- جوزي جميلة، **أسس الاقتصاد الدولي النظريات والممارسات**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 38-39.

14- الحسن عرفات تقي، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2002.

15- سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، تعريب:محمود حسن حسني ونيس فرج عبد العال، **النقود والتمويل الدولي**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007

16- ضياء مجيد الموساوي، **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011.

17- طاهر فاصل البياتي، ميرال روحي سماره، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

18- عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، **أساسيات علم الاقتصاد**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2001.

19- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية** دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.

20- عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، **مفاهيم و نظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

21- عبد الله الطاهر، **النقود و البنوك و المؤسسات المالية**، مركز يزيد للنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، 2004.

22- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006.

23- عدوان ناصر داودي، العايب عبد الرحمان، **البطالة و اشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

24- العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، الدار الجزائرية للطبع و النشر و التوزيع، الجزائر2000.

25- العلواني عديلة، **المسير في الاقتصاد النقدي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

26- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة و التمويل**، الدار الجامعية،الإسكندرية مصر،2003

27- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان 1986.

28- كامل بكري، رمضان محمد مقلدو آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية نشر طبع توزيع، الإسكندرية 2000.

29- مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام**، دار الغريب، القاهرة، 2002.

30- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية** منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان. 2006.

31- محسن حسن المعموري، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

32- محمد ألبا، **التخطيط و التنمية الاقتصادية**، جامعة المنتوفة، 1992.

33- محمد سعيد السمهوري ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، دار الشروق للنشر والتوزيع الأردن 2002،

34- محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان 2015.

35- محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية مصر،2001.

36- محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، لبنان 2002.

37- محمود الوادي، ابراهيم خريس وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

38- مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، 2015.

39- مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**، مطبعة مزوار، الجزائر.

40- منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

41- موسى زواوي، **مدخل عام للاقتصاد السياسي**، منشورات الدار الجزائرية الجزائر 2015.

42- هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين، يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009.

43- يونس محمود، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007.

ب/ الرسائل والاطروحات الجامعية

1- أمال بوعيشة، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية في الفترة (1990، 2012)**، مذكرة ماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، المسيلة 2013.

2- بن نابي فتيحة، **السياسة النقدية و النمو الاقتصادية (دراسة نظرية)** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك جامعة بومرداس، 2008- 2009.

3- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009-2010،

4- بوزعرور عمار، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية وحالة الجزائر (1990-2005)**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2007-2008.

5- تاج عبد الكريم، **نماذج النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.

6- رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007.

7- شباح رشيد، **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر (دراسة حالة لولاية تيارت)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2012.

8- صلاح الدين كروش، **البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقيه على الاقتصاد الجزائري)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف.2015-2014

9- عبد الله منصور، **السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات**، حالة اقتصاد صغير مفتوح، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع نقد مالية وبنك، جامعة الجزائر، 2005-2006.

10- لامي محمد، **دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر (1970-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر ،2011.

11- محمد صلاح، **المفاصلة بين التوازن الخارجي والنم والاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الشلف، 2009- 2010.

12- مهدي كلو، **الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة (دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة و شهادات دراسات جامعية تطبيقية دفعات 1990، 1991، 1992، 1993**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2002- 2003.

ج/ المقالات والملتقيات

1- العباس بلقاسم، **تحليل البطالة في مجلة جسر التنمية**، العدد 58، الكويت المعهد العربي للتخطيط، السنة الرابعة، أفريل 2005.

2- بوفليح نبيل، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي، المطبقة في الجزائر الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12 جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر 2012.

3- بوهزة محمد، براج صباح، **تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاستها على التشغيل والاستثمارات والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)** أبحاث المؤتمر الدولي، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2014)، أيام 12/11 مارس 2013،جامعة سطيف.

4- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2014/2001): نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم** أبحاث الملتقى الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014)، أيام **11-12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013.**

5- علي يوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2009**، مجلة الباحث، عدد11، جامعة أدرار، الجزائر 2012.

6- كريم زرمان ،**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، بسكرة الجزائر، 2010،

7- محمد كريم قرون، محمد الطاهر سعودي، **السياسات الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي (دراسة تحليلية للفترة -1999-2011)** مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد12، كانون الأول، 2012.

8- بوعشة مبارك، **الاقتصاد** الجزائري **من تقييم مخططات التنمية غلى تقييم البرامج الاستثمارية -مقاربة نقدية**

د/ القوانين والمراسيم

1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية** الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون، السداسي الأول، 2003.

-World Bank. Apublic expenditurer vieu. Report N 36270 Vol1 .2007.p 02.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001** ، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001.

3- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2014) ،مصالح رئاسة الجامعة .

4- الديوان الوطني لإحصائيات ، بنك الجزائر

5- مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، 16 أكتوبر 2010، الجزائر 2010

هـ/ الموقع الالكترونية

1- البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02 من الموقع

www.premier- ministre. Gov. Dz

3/ قائمة **المراجع بالغة الأجنبية**

1- Brasseul Jacques, **In traduction a L'économie dud'eveloppement**, Paris. Armand colin, 1993.

2- Briam, Snowdon, **La pensée economique moderne**, edixence international, paris, 1997.